قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحمل أعباء الدين العام الخارجي

د. عمر أبو عيدة*

* أستاذ مساعد في الاقتصاد/ فرع طولكرم/ جامعة القدس المفتوحة.

ملخص:

هدف البحث إلى معرفة حجم العجز المالي والمديونية العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وقياس قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحمل أعباء ديونه الخارجية، واستخدم الباحث النموذج الرياضي الكينزي في اشتقاق العلاقة بين العجز المالي في الموازنة العامة والدين العام من جهة، واشتقاق كل من فجوة الادخار وفجوة الصادرات والعملات الأجنبية من جهة أخرى.

اعتمد الباحث على مجموعة من المقاييس المعروفة التي تستخدم من قبل الاقتصاديين والجهات المعنية لدراسة أعباء الدين العام وتحليلها على نطاق واسع، وهذه المقاييس تقيس رصيد الدين القائم، نسبة إلى حجم الصادرات من السلع والخدمات، والناتج المحلي الإجمالي، والاحتياطات من العملات الأجنبية، ومتوسط سعر الفائدة على الدين العام، ومتوسط فترة الاستحقاق.

وقد تبين من خلال هذه المقاييس أن الاقتصاد الفلسطيني يعدُّ عاجزاً وغير قادر على تحمل أعباء ديونه الخارجية وخدماتها في أكثر من مقياس، في حين اتضح من خلال مقياس الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط سعر الفائدة وفترة الاستحقاق، أن حجم الدين العام الخارجي لم يصل بعد إلى حد الخطر، حيث لا يتجاوز ما نسبته ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، ويبلغ متوسط سعر الفائدة على الدين العام الخارجي حوالي ٠,٥٪ بينما تتراوح فترة الاستحقاق بين ٥– ٣٠ سنة، وهذا يعطي السلطة الوطنية المزيد من الوقت لتعزيز مصادر إيراداتها لتستطيع سداد ديونها، وتجنب المخاطر والحساسية التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد الوطني نتيجة خدمة هذه الديون وتراكمها.

Abstract:

The main goal of the present research is to assess the financial deficit of the Palestinian general budget and the burden of the Palestinian foreign public debts. The research also seeks to examine the tolerance efficiency of the Palestinian economy in dealing and holding the burden of its foreign public debts. The Keynesian mathematical model has been used to derive the functional relationship between the budget deficit and the public debt, the same model has also been adopted to derive the gap between the domestic savings gap and the exports gap.

In order to meet the hypothesis of the present research and to assess the efficiency of the Palestinian economy toward its external public debt, a number of economic indicators which are commonly known and used by economists have been adopted.

The main results of the analysis show a low efficiency of the Palestinian economy in terms of exports of goods and services. Foreign Currency Reserves indicate a low efficiency in dealing with the burden of external public debt, while indicators such as outstanding debt ratio to GDP, average interest rate and the structure and time period of the external debt show a stronger efficiency to both the Palestinian economy and the Palestinian national authority to meet the burden of the external debt.

مشكلة البحث:

يعدُّ الاقتصاد الفلسطيني من الاقتصاديات الناشئة والحديثة العهد بأكثر من مقياس، ومنذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية أخذت على عاتقها إرساء دعائم الاقتصاد الوطني، والتخفيف من التشوهات الهيكلية التي أصابت الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الاحتلال الإسرائيلي، واعتمدت في ذلك على المنح والمساعدات المالية الخارجية، بل تعدت ذلك إلى البحث عن مصادر تمويلية، وأخذت في اتباع سياسة الاقتراض الخارجي على نطاق يكاد يكون واسعاً إلى الحد الذي تبدو فيه هذه الديون أنها تراكمت ونمت بشكل متسارع، لتصل إلى مبالغ قياسية، وبخاصة إذا ما قيست بحجم الموازنة العامة للسلطة. ومع تطور الأحداث السياسية التي يعيشها الشعب الفلسطيني وتعرضه للحصار المالي بكل معنى الكلمة نجد أن السلطة الوطنية الفلسطينية أصبحت شبه عاجزة عن مسايرة مسئولياتها والتزاماتها المالية، وأخذ العجز المالي يدب في جسم السلطة والاقتصاد، حتى أصبح كلاهما أو أحدهما على الأقل مهدداً بالانهيار. وفي خضم هذه التطورات يأتي هذا البحث ليتناول مشكلة الدين العام الخارجي، وقدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحمل أعباء ديونه الخارجية في ظل بيئة مالية تتصف بالحصار والعسر، والعجز في الموازنة العامة، وتزايد الطلب على النفقات الجارية والنفقات التطورية وتراكم الدين العام الداخلي والخارجي. كل هذا يضع الاقتصاد الفلسطيني على المحك أكثر من أي وقت مضى والسؤال الذي يطرح نفسه للدراسة والتحليل، والذي يمكن اعتباره سؤال البحث، هل الاقتصاد الفلسطيني بمعطياته قادر على تحمل أعباء الدين العام الخارجي؟

أهمية البحث وأهدافه:

تمثل مشكلة الدين العام إحدى أهم المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية، وأكثر من ذلك اتسعت هذه المشكلة لتشمل الدول المتقدمة في السنوات الأخيرة. ويترتب على الديون العامة العديد من الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حتى تطال مسألة الاستقلال السياسي والاقتصادي. وفي ظل الظروف المعقدة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وتفاقم المشكلة المالية والعجز المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف إلى حجم العجز المالي الفلسطيني وهيكل المديونية، وعلاقة ذلك بقدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحمل أعباء مديونيته في ظل مثل هذه الظروف التي

تكاد تكون معقدة. وبخاصة أن مثل هذه الديون يترتب عليها العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد، وتعدُّ طريقاً محفوفة بالمخاطر الاقتصادية المختلفة، واتباعها يجب أن يكون بناء على سياسة مالية ونقدية مدروسة على أعلى المستويات من أجل أن تكون السياسة الاقتصادية العامة قادرة على الوقوف بجانب مسئولياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وعكس السياسات الاقتصادية الملائمة في ظل بيئة اقتصادية متغيرة. **كما يهدف البحث إلى التعرف إلى**:

- الإطار النظري لمفهوم الدين العام، والعجز المالي في النظرية الاقتصادية.
- مستوى العجز المالي وحاجة الاقتصاد الفلسطيني إلى الدين العام والمساعدات والمنح الخارجية.
- تحديد حجم المديونية الخارجية الفلسطينية وهيكلها.
- تحليل قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحمل أعباء الدين العام الخارجي.

فرضيات البحث:

- تمييز الموازنة العامة الفلسطينية بوجود عجز مالي مستمر ومتنام، بسبب تزايد النفقات العامة الجارية والطلب العالي على النفقات التطورية.
- تعتمد السلطة الوطنية الفلسطينية على المنح والمساعدات والدين الخارجي لتغذية نفقاتها.
- تعدُّ المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية قادرة على تحمل أعباء الدين العام الخارجي.

منهجية البحث:

بعد الاطلاع الواسع على الأدبيات المتعلقة بمشكلة البحث فقد اختير النموذج الرياضي الكينزي (متطابقة الدخل القومي) لاشتقاق العلاقة بين العجز في الموازنة والدين العام والناتج المحلي الإجمالي، وبيَّن النموذج أن الأسباب المحتملة لظهور العجز وتفاقم الدين، تتلخص في قيام السلطة الوطنية بإنفاق أموال أكثر مما تستطيع الحصول عليه كإيرادات، بالإضافة إلى زيادة سعر الفائدة في أسواق المال عن معدل النمو في الناتج المحلي. كما اُستخدم النموذج الرياضي نفسه في تحديد كل من فجوة الادخار وفجوة العملات الأجنبية.

ولقياس قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحمل أعباء الدين الخارجي استخدم الباحث نموذج المقاييس (المؤشرات) التي تقيس نسبة رصيد الدين القائم إلى:

- حجم الصادرات من السلع والخدمات
- معدَّل النمو في كل من الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي
- الاحتياطات من العملات الأجنبية
- متوسط سعر الفائدة على الديون
- متوسط فترة الاستحقاق للدين العام

وعلى الرغم من التحفظات المعروفة على نموذج المقاييس أو المؤشرات في أنها لا تأخذ في الاعتبار معدلات التضخم وأسعار الفائدة الحقيقية في المستقبل بعين الاعتبار، فإنها تفي بغرض هذا البحث، وتعدُّ كافية لتحقيق أهدافه.

وقد جمعت البيانات اللازمة من مصادر ثانوية متمثلة في الكتب والمراجع والدوريات والتقارير المحلية والدولية والإحصاءات الرسمية لوزارة المالية وسلطة النقد الفلسطينية.

محددات البحث:

يقتصر البحث على دراسة قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحمل أعباء ديونه الخارجية وتحليلها، وذلك وفقاً لتوافر البيانات المطلوبة باستخدام نموذج المقاييس الذي أُشير إليه في منهجية البحث، وبالتالي تتحدد دقة نتائج البحث من خلال دقة المقاييس المستخدمة.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً- الإطار النظري:

- **ماهية الديون الخارجية:**

يعدُّ الدين العام تاريخياً محل جدل مستمر بين الاقتصاديين منذ عصر المدرسة الكلاسيكية، حتى وقتنا الحاضر، فمن جهة عارضته المدرسة الكلاسيكية بشدة، ونادت بتوازن الموازنة العامة للدولة، ومن جهة أخرى أيد كثير من الاقتصاديين، وعلى رأسهم (كينز) القروض، ونادوا بمبدأ التمويل بالعجز أي إنه لم يعد هناك أي ضرورة لتوازن الموازنة، وأن العجز الذي قد يحدث جراء ذلك يمكن تمويله بالقروض.

ويميز الاقتصاديون بين نوعين من القروض العامة حسب مصدرها، فهناك الدين العام الداخلي، الذي يجب على الحكومة دفعه للأفراد والمؤسسات والشركات بالعملة الوطنية، والنوع الثاني يمثل الديون العامة الخارجية المترتبة على الدولة للأفراد والمؤسسات والشركات والحكومات الأجنبية، وتُدفع هذه الديون والفوائد المترتبة عليها بالعملات الأجنبية (Bhatia, 2000, p12) . وعلى الرغم من وجود من يحبذ الديون الداخلية على الديون الخارجية، لما للديون الخارجية من أعباء وسلبيات كثيرة، فإن ذلك لا يعني أن القروض الداخلية ليس لها أي سلبيات، لأن من يقدم هذه الديون سواء شركات أم بنوك أم أطراف أخرى داخلية تحصل أيضاً على فوائد، وبالتالي فان هناك من يدفع ضرائب لتمويل عبء الدين، وذلك– حتماً– سوف يؤثر على توزيع الدخل بين أفراد المجتمع الواحد.

وفي المقابل يوجد من الاقتصاديين أيضاً من يحبذ الديون الخارجية، ويهوِّن من سلبياتها، ويرى أنها الحل الوحيد للتخلص من المشاكل الاقتصادية، والحقيقة أنها كذلك ظاهرياً فقط أي أنها – الديون الخارجية – ذات فائدة آنية لا تلبث أن تكشف عن جوانب أخرى سلبية، وأقل ما يمكن أن تتصف به الديون الخارجية أنها تفقر الدول المقترضة، وتغني الدول المقرضة، إضافة إلى أن خدمة هذه الديون تصبح نزفاً حقيقيا لثروتها وعبئاً ثقيلاً على الأجيال القادمة.

إن الاستدانة من الخارج تعدُّ سياسة مالية قديمة قدم نشوء الدول والحكومات، وتلجأ إليها الدول ذات الدخول الضعيفة والفقيرة من أجل استمرار وجودها وبقائها.

إن العديد من الاقتصاديين يرون أن الديون شر لا بد منه، وبخاصة للدول الفقيرة، وأن الديون ذات فائدة متبادلة بين الطرف الدائن والطرف المدين، إلى غير ذلك من الآراء الاقتصادية إزاء الديون الخارجية من حيث أنها المصدر الأهم للصعوبات الاقتصادية في الدول النامية.

إن الدين العام بالمعنى الدقيق هو الذي يمنح من قبل السلطات الحكومية لبلد معين، والمعيار الأساسي لهذا الدين هو الوضع القانوني للمدين، ويفتقر هذا التعريف إلى ضم الهيئات الدولية كالبنك الدولي ومؤسسة النقد وغيرها إلى الجهات الحكومية المقدمة للديون في الدول النامية. في حين أن التعريف المركزي للدون الخارجية أجمعت عليه جهات رسمية وعالمية عدة. فقد عرَّفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وكذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التسويات الدولية على أنه «الدين الإجمالي في تاريخ معين، يعادل مبالغ الالتزامات التعاقدية الجارية، والمؤدية إلى دفع المقيمين في بلد إلى غير المقيمين سندات وفاء الدين الأساسي مع الفوائد أو بدونها، أو دفع الفائدة مع سداد المبلغ أو بدونه». (بتتلمي، ص٣٧، ١٩٩٦) .

- **الديون العامة في النظرية الاقتصادية:**

بشكل عام هناك ثلاث مدارس فكرية فيما يتعلق بالآثار والأعباء الاقتصادية للديون العامة، وهي المدرسة النيو كلاسيكية والكينزية والريكاردية.

١. **المدرسة النيو كلاسيكية:**

بنت المدرسة النيو كلاسيكية استنتاجاتها على افتراضات ثلاثة: (Fredman 1988)

- استهلاك كل فرد يتحدد بناء على الحل الأمثل لاستهلاكه الحالي والمستقبلي، إذ يتاح له الاقتراض والإقراض.
- الفرد يعظم منفعته لفترة محددة بحياته المتوقعة.
- هناك توازن في الأسواق.

وتعدُّ هذه الافتراضات أساسية للمدرسة النيو كلاسيكية، وهناك العديد من الدراسات التطبيقية التي اختبرت صحة هذه الفرضيات، (Hall 1978; King 1983; Hayashi 1985). وبناءً على هذه النظرية، فان تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق الاقتراض العام سوف يؤثر على الاستهلاك والاستثمار وسعر الفائدة وصافي الصادرات. وبافتراض التوظيف الأمثل للموارد وثبات الدخل، فإن زيادة الاستهلاك الحالي الناتج عن الاقتراض العام وإنفاقه، يجب أن يقابله تخفيض مماثل له في الاستثمار، أو في صافي الصادرات، وهو ما يسمى بأثر الإحلال للدين العام، ويمكن لهذا الإحلال (Crowding out) أن يتم عن طريقين:

أولاً: في حال الاقتصاد المغلق، فإن التحول من الضرائب إلى الديون العامة، سوف يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة الحقيقية، وذلك لأن الأفراد يكونون في حالة توازن أمثل بالنسبة لقرارهم للاستهلاك والادخار، ولا يكون لديهم حافز لشراء السندات الحكومية، وعليه فإن الدولة يجب أن ترفع سعر الفائدة حتى تحفز مزيداً من الادخار الذي يؤدي بدوره إلى تخفيض الاستثمار الخاص، وبذلك فإن زيادة نسبة الديون العامة إلى الدخل القومي سوف تؤدي إلى تخفيض نسبة رأس المال إلى العمل، وذلك حينما يحل الدين العام مكان تراكم رأس المال الخاص (Douglas, 1989) .

ثانياً: في حال الاقتصاد المفتوح لدولة صغيرة، فإن التحول من الضرائب إلى القروض العامة يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة الحقيقية، وهذا يؤدي إلى تدفق رؤوس الاموال، وبافتراض مرونة أسعار الصرف فإن هذا التحول يرفع أسعار صرف العملة الوطنية،

وبالتالي يرفع أسعار المنتجات المحلية، ويخفض أسعار السلع المستوردة. وهذا يؤدي إلى تقليل الصادرات، وبالتالي تنخفض الصادرات بدلاً من الاستثمارات نتيجة لزيادة القروض العامة.

في حال الاقتصاد المغلق، فإن تمويل العجز بالقروض العامة يؤدي في المدى الطويل إلى نقص المستوى التوازني لرأس المال الحقيقي الوطني، وبالتالي انخفاض النمو نتيجة لانخفاض نسبة رأس المال للعمل، بينما في حال الاقتصاد المفتوح، فإن العجز في الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة المديونية الخارجية للدولة، وهذا يؤدي إلى زيادة أعباء مدفوعات الفائدة المستقبلية، ممَّا يؤدي إلى نقص الدخل المتاح للمواطنين، وبالتالي نقص مستوى الرفاه لديهم كما بينت (يلن) (Yellen 1989) .

أما إذا كانت الضرائب المفروضة غير كافية لتمويل فوائد الديون العامة المستحقة، فإن الدولة سوف تضطر إلى إصدار سندات لتغطية هذا العجز، وينتج عن هذا نمو غير مستقر لنسبة الديون العامة إلى الناتج القومي، وهذا سوف يؤدي إلى أزمات اقتصادية ينتج عنها انخفاض في الإنتاج وفي الاستهلاك كما بين (توبن) (Tobin 1986) .

إن الآثار الاقتصادية للدين العام في التحليل النيو كلاسيكي هي للديون المصدرة لتغطية عجز دائم في الموازنة العامة. ولكن قد يكون الأثر الاقتصادي قصير الأجل لتلك الديون على الادخار صغيراً جداً إذا كانت القروض لتغطية عجز مؤقت لفترات قصيرة. (Diamond 1965)

١. **المدرسة الكينزية:**

تختلف المدرسة الكينزية عن المدرسة النيو كلاسيكية في نقطتين أساسيتين هما: افتراضها وجود بعض الموارد الاقتصادية غير المستغلة. وافتراضها وجود عدد كبير من الأفراد يعانون من نقص في السيولة.

وهذا الافتراض الثاني يجعل الاستهلاك الكلي حساساً جداً لأي تغير في الدخل المتاح. ويعتقد أصحاب الفكر الكينزي بأن زيادة الديون العامة لسدّ عجز الموازنة يمكن أن لا يؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص والإحلال محله، بل يرى بعضهم أن العكس هو الصحيح (Yellen 1989). فزيادة الطلب الفعال نتيجة لزيادة إنفاق الدولة الممول عن طريق الديون العامة، سوف يؤدي إلى زيادة الربحية المتوقعة للمستثمر، وهذا يؤدي إلى زيادة الاستثمار عند أي مستوى من أسعار الفائدة.والعجز الممول بالديون العامة، ربما أدى إلى زيادة الادخار والاستثمار وارتفاع اسعار الفائدة.

ولكن هذا لا يعني أن المدرسة الكينزية تستبعد إمكانية حلول الإنفاق الحكومي الممول بالقروض العامة محل الاستثمار الخاص، إذا كان هناك حالة توظيف كامل. لذلك فإن الآثار الإيجابية المتوقعة للعجز الممول بالقروض العامة يمكن حدوثها إذا كان العجز اسمياً (Nominal) ، أما إذا كان العجز حقيقياً (Actual) ، فان الآثار تكون ضارة بالاقتصاد. كما أن الآثار الإيجابية يمكن أن تكون للعجوزات المؤقتة، أما تمويل العجوزات الدائمة بالقروض العامة، فسوف يكون له آثار سيئة على الاقتصاد.

٢. **المدرسة الريكاردية**:

تؤمن هذه المدرسة ب «نظرية التساوي الريكاردية» (Ricardian Equivalence) الذي عبر عنها الاقتصادي الشهير (ريكاردو) ، والتي تنص على أن تأثير أي إنفاق حكومي يكون مستقلاً استقلالاً تاماً عن الطريقة التي يمول بها، ولذلك فإن العجز الذي يمول بوساطة القروض العامة لن يؤثر على الاستهلاك الحالي، لأن المستهلك الرشيد سوف يبني قراراته الاستهلاكية على دخله ودخول أبنائه في المستقبل، والتي تعتمد على القيمة الحالية للانفاق الحكومي، وليس على توقيت جمع هذه الضرائب. وعليه فإن المستهلك سوف يدخر أكثر ليجمع المبالغ اللازمة لدفع الضرائب المستقبلية، وذلك في حال تخفيض الحكومة للضرائب بدون تخفيض إنفاقها، وعليه فإن معدل الادخار القومي سوف يكون في معزل عن معدل الضرائب.

واجهت هذه المدرسة انتقادات عديدة من قبل كثير من الاقتصاديين (Tobin 1986) على المستويين النظري والتطبيقي، وأهم تلك الانتقادات هي أن تخفيض الضرائب سوف يزيد من الاستهلاك الحالي، لأنه سيزيد دخل الأفراد في فترات حياتهم وذلك للأفراد الأحياء حالياً، كما يزيد من ضرائب الأفراد الذين سوف يولدون في المستقبل، والذين سيقع على عاتقهم تسديد هذه الديون. ولكن (بارو) (Barro 1974) أيد إمكانية صحة نظرية التساوي الريكاردية إذا افترضنا وجود دافع الإيثار بين الأجيال المختلفة، حيث إن الآباء سوف يقومون بزيادة ادخارهم في حال انخفاض الضرائب عن الإنفاق العام لتوفير الموارد اللازمة لأبناهم لدفع الضرائب التي ستترتب عليهم، ولكن الاقتصاديين استبعدوا وجود هذا الدافع على شكل واسع في المجتمعات المعاصرة.

- **كيف يتم تمويل العجز؟**

يمكن تمويل العجز في الموازنة العامة داخلياً أو خارجياً، ويمكن إدراج هذين الشكلين للتمويل على النحو الآتي:

١. **التمويل المحلي**: ويأخذ أحد الأشكال الثلاثة الآتية:

أ. الاقتراض من المصرف المركزي وهذا التمويل للعجز ليس له تأثير انكماشي

مباشر على الطلب الكلي، لأن البنك المركزي ليس مضطرا لتخفيض الائتمان في مكان آخر حتى يقوم بتوسيع الائتمان للحكومة. ومن هنا يقال إن الاقتراض من البنك المركزي له أثر توسيعي في الطلب الكلي.

ب. الاقتراض من البنوك التجارية: لن يكون لهذا التمويل أثر في الطلب الكلي إذا كان لدى البنوك احتياطات زائدة. أما اذا لم يكن لها احتياطات، فيكون ذلك على حساب القطاع الخاص، وهذا يخلق أثر المزاحمة، فيخلق ضغوطاً تزيل الأثر التوسعي للزيادة في الإنفاق الحكومي، وبدلاً من الحد من الائتمان للقطاع الخاص تلجأ هذه البنوك إلى البنك المركزي لمساعدتها، والنتيجة تشبه الحال التي تحصل فيها الحكومة على هذه القروض من المصرف المركزي مباشرة.

ت. الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك. ويكون لهذا التمويل أثر انكماشي في الطلب الكلي، وينطبق هذا الشكل خاصة على الدول النامية التي تكون فيها الموارد المالية لدى القطاع الخاص غير البنكي محدودة.

٢. **التمويل الخارجي**: ويأخذ أحد أشكال المنح والقروض الميسرة أو التفضيلية، والاقتراض التجاري، والمنح قد تكون نقدية أو عينية، سلع غذائية مثلاً، يستخدم ثمنها في سداد العجز، والقروض الميسرة أو التفضيلية تمنح بمعدلات فائدة أقل من تلك السائدة في السوق، وقد تمنح هذه من قبل دول أو مؤسسات دولية، وغالباً تكون مرتبطة بمشروعات محددة. والقروض التجارية تأتي بشكل رئيس من البنوك التجارية الأجنبية.

- **نموذج الدين العام**:

يوفر هذا النموذج تحليلاً اقتصادياً للعجز في الموازنة العامة والدين العام والاقتصاد القومي، باستخدام النموذج الكينزي في الاقتصاد الكلي (متطابقة الدخل القومي) عندما لا يتساوى جانبا الموازنة العامة، أي عندما لا تغطي الحصيلة الضريبية (T) الإنفاق الحكومي (G) بالضبط فإنه إمَّا أن تزيد الحكومة من مخزونها الصافي من الأصول المالية (NFA) NET FINANCIAL ASSETS أو الأصول المالية (FA) مطروحاً منها الالتزامات، أو الخصوم المالية (FL) في الموازنة العامة نتيجة تحقيقها فائضاً في الموازنة (BS) ، وإمَّا أن تقلّل منه اذا كان هناك عجز في الموازنة (BD) (مؤسسة البحوث والاستثمارات، ١٩٩٩) . وهكذا يمكن كتابة قيد الموازنة العامة على النحو الآتي:

$$G + L = T + B \quad (1)$$

حيث L = الإقراض، B= الاقتراض، أو

$$G + \Delta FA = T + \Delta FL \quad (2)$$

حيث Δ FA = الزيادة في الأصول المالية، Δ FL = الزيادة في الالتزامات المالية ومنها:

$$BS = T – G$$
$$= Δ FA- Δ FL$$
$$= ΔN FA \ldots\ldots (3)$$

ولما كانت معظم الحكومات تحقق عجزاً في الموازنة، فإنه يفضل كتابة قيد الموازنة في حال العجز على النحو الآتي:

$$BD = Δ FL- Δ FA$$
$$= Δ N FL \ldots\ldots (4)$$

وبالطبع ينبغي على الحكومة أن تمول العجز السنوي في موازنتها من خلال الاقتراض من سوق الأوراق المالية بإصدار أذون وسندات الخزينة (Treasury bills and Tre-sury bonds) ، أو من خلال الاقتراض من البنك المركزي (أي زيادة كمية النقود) (زكي، ص١٦٤، ٢٠٠٠) ، فإذا اعتبرنا أن تغطية عجز الموازنة يتم أساسا بوساطة أذون وسندات الخزانة، وأهملنا تداول تلك الأذون والسندات في سوق الأوراق المالية (للتبسيط) ، فإنه يمكننا اشتقاق العلاقة بين عجز الموازنة (BD) والدين العام على النحو الآتي:

$$BD_t = Δ D = D_t = D_{t-1} \ldots\ldots (5)$$

أي أن الاختلاف بين الدين العام، وفي نهاية الفترة t مقارنة بالفترة 1 -t، ينتج عن عجز يتحقق في نهاية الفترة t أو BDt ، والحقيقة أن علاقة العجز في الموازنة وحجم الدين العام علاقة ذات اتجاهين، وذلك لأن حجم الدين العام يؤثر بدوره أيضاً في حجم عجز الموازنة، لأن الفائدة على الدين ينبغي دفعها أيضاً. ومن الناحية التحليلية، تعد مدفوعات الفائدة للدين مدفوعات تحويلية من قبل الحكومة لحاملي السندات، وهكذا كلما كان حجم الدين العام كبيرا انخفض مقدار صافي الضرائب (الضرائب – المدفوعات التحويلية) ، وللتأكيد على دور الفائدة في تحديد حجم العجز والدين العام نفصّل بند الفائدة (i) كأحد مكونات عجز الموازنة على النحو الآتي:

$$BD_t = (G- T) T + D_{t-1} \ldots\ldots (6)$$

توضح هذه المعادلة أن الدين العام لن يتوقف عن النمو طالما كان هناك عجز في الموازنة، وأن هذا العجز سيتحقق، إلا إذا زادت المتحصلات الضريبية عن الإنفاق العام بأكبر من مدفوعات الفائدة على الدين القائم. وبصورة عامة كلما كان الدين العام كبيراً، كلما زادت مدفوعات الفائدة، ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، زاد عجز الموازنة. وبهذا المنطق يتبين لنا أن الدين العام يغذي نفسه بنفسه، وكلما زاد حجمه كلما كان

تخفيض بحجم الانفاق العام، وزيادة المتحصلات الضريبية المطلوبة لضبط نمو هذا الدين وإيقافه أمراً صعباً ومؤلماً، حتى يصل الأمر إلى نمو متسارع في الدين العام بصورة لا يمكن معها ضبطة أو التحكم فيه.

كما يتبين لنا أيضاً من المعادلة (٦) أنه حتى إذا تحقق توازن أولي في الموازنة، فإن الدين العام يمكن أن يتسارع نتيجة لمدفوعات الفائدة على الدين المتراكم وتمويلها بواسطة القروض الجديدة. فاذا انتقلنا من هذا التحليل الساكن Static إلى التحليل الديناميكي Dynamic والأكثر واقعية نجد أن الايرادات الضريبية تنمو بصورة متواصلة في حال تحقق النمو الاقتصادي، مما يسمح للحكومة (في حال ضبط و ترشيد الانفاق العام) بتحقيق فائض في الموازنة. وهكذا فإنه مع تزايد الدخل القومي (y) تزيد المتحصلات الضريبية (t) بنسبة (ty) سنوياً، وهذا الفائض الأولي يمكن أن يتراكم ويقلل من عجز الموازنة بأكبر من تأثير نمو المدفوعات التحويلية، ويحد ذلك من نمو الدين العام.

وهكذا فان التغيرات المقصودة في كل من G وT تجعل العجز ينمو أو ينخفض عبر الزمن معتمداً على المحددات الثلاثة الأساسية الآتية: أ) حجم الدين العام الموروث، ب) متوسط أسعار الفائدة على السندات الحكومية، ج) معدل نمو الدخل القومي.

وتؤكد الدراسات القياسية (مؤسسة البحوث و الاستثمارات، ١٩٩٩) التي تربط بين العجز والدين العام والمتغيرات الاقتصادية الأخرى على وجود علاقة سالبة بين كل من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، والعجز في ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومقدار العجز في الموازنة (نسبة مئوية من إجمالي النفقات) ، ووجود علاقة طردية (موجبة) بين متوسط أسعار الفائدة على السندات، ومقدار العجز في الموازنة (كنسبة مئوية من إجمالي النفقات) . كما تظهر تلك الدراسات أيضاً وجود علاقة سالبة بين مقدار العجز والنمو الاقتصادي، حيث يمتص العجز في الموازنة الموارد المالية التي كان يمكن استثمارها في القطاع الخاص.

ويلاحظ أن التمييز بين المتغيرات الاسمية والمتغيرات الحقيقية يضيف بعداً مهما لعجز الموازنة والدين العام وهو تأثير التضخم، فخلال فترات التضخم ترتفع معدلات الفائدة الاسمية لتعكس المسموحات المرتبطة بالتضخم، ويطلق على ذلك بأثر (فيشر) Fisher Effect، الذي ينشأ عندما يطالب المقرضون بتعويضات مقابل النقص في القيمة الحقيقية لرأسمالهم على مدى فترة القرض. ولكن أثر (فيشر) يقع على معدلات الفائدة الحالية فقط، ولا ينطبق على السندات الحكومية التي اشتريت في فترات سابقة. وهكذا تجد

الحكومة أن حصيلتها الضريبية ستزداد نتيجة التضخم، ولكن مدفوعاتها على سندات القروض العامة ستظل على ما هي عليه (باستثناء القروض الجديدة) . وبلغة أخرى فإن التضخم يترك الإيرادات الضريبية الحقيقية على ما هي عليه، ولكن يقلل من القيمة الحقيقية للدين العام. ويطلق على تآكل الدين العام أحيانا «بضريبة التضخم Inflation Tax» ، لأنه يحول الثروة الحقيقية من مالكي السندات الحكومية إلى الحكومة. وهكذا إذا اعتبرنا أن P_t هو مستوى الأسعار في نهاية الفترة t، وأن D_t هو الدين الأسمى في نهاية الفترة t فإن حجم ضريبة التضخم (F) هو ببساطة ذلك المقدار الذي ينبغي أن يزيد به الدين العام الاسمي القائم للحفاظ على قيمته الحقيقية أو:

$$F = [P_t – P_{t-1} / P_{t-1}] D_{t-1}$$

$$= Pt\ Dt\text{-}1 \ldots\ldots (7)$$

حيث P_t هو معدل التضخم خلال الفترة t. في هذه الحال فإن الزيادة الحقيقية في الدين العام ليست ببساطة مرآة لعجز الموازنة، ولكن هي عجز الموازنة مطروحاً منها ضريبة التضخم أو

$$\Delta RDt = BDt – F \ldots\ldots (8)$$

وهكذا كلما كان معدل التضخم مرتفعاً وحجم الدين العام مرتفعا أمكن زيادة العجز الحكومي الاسمي دون زيادة حقيقية في الدين. ففي السبعينيات من القرن الماضي حققت العديد من الدول عجزاً اسمياً في الموازنة بينما كانت في الحقيقية تحقق فائضاً فيها بسبب ضريبة التضخم العالية.

يتبين أيضا من معادلة (٦) أن هناك متغيرْن أساسييْن يحددان إلى درجة كبيرة ظاهرة انفجار الدين (عدم إمكانية السيطرة عليه، ويطلق عليها مصيدة الدين العام أو كرة الثلج)، عندها لا يمكن سداد خدمة الديون القائمة إلا من خلال الاقتراض الجديد الذي يدخل الدولة المدينة في حلقة خبيثة لا يمكن السيطرة فيها على الدين العام، وهما سعر الفائدة المتوسط على السندات الحكومية، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويتحقق ذلك إذا كان سعر الفائدة الاسمي أكبر من معدل نمو الدخل المحلي الإجمالي الاسمي. وقد وضع بعضهم هذه الظاهرة (انفجار الدين العام) في شكل رياضي آخر على النحو الآتي:

$$BDt = [(i – r) / (i + r)] * bt\text{-}1 \ldots\ldots (9)$$

حيث r هي معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وان Dt- 1 نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنة t- 1 وأن Dt هي نسبة العجز الأول إلى الناتج المحلي الإجمالي.

bt-1 هي نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي في السنة t-1 ومن المعادلة رقم (٩) ، يتضح أن خطر انفجار حجم الدين العام يتوقف على علاقة r،i، فإذا كانت r>i فإن ديناميكية الفوائد وحدها تؤدي إلى زيادة حجم الدين العام.

إن السبب الرئيس لاتساع مشكلة الدين العام – كما يوضح النموذج الرياضي– هو الفائدة– وذلك لأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يتقلب عادة، بسبب ظروف الاقتصاد الدولي المتغيرة بين الركود والانتعاش، بينما معدل الفائدة على الديون العامة يحدد مسبقاً عند عقد القرض.

ثانياً- الدراسات السابقة:

أ- الدراسات العربية:

بين **أبو الفحم** (٢٠٠٥) من خلال دراسته «محددات الجدارة الائتمانية للسلطة الوطنية الفلسطينية» أن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد على المساعدات الأجنبية بشكل كبير لتمويل برامج الأنفاق الاستثماري وجزء مهم من هذه المساعدات يأتي على شكل قروض ميسرة. وتمثل عملية إدارة الدين الخارجي عاملاً حاسماً ومهماً جداً لتوفير المقدرة على التعايش مع الدين وأعبائه، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة منه، والاستمرار في تمويل الاقتصاد الوطني بأكبر قدر ممكن من الموارد الصافية التي تستطيع عن طريقها السلطة الوطنية التخلص من الديون الخارجية. اعتمدت الدراسة للتعرف إلى مستوى الجدارة الائتمانية للسلطة الوطنية على تعريف مجموعة من المؤشرات التي يمكن أن تستخدم لقياس حساسية الاقتصاد في الدول النامية إلى الدين الخارجي، مثل هيكل الديون وفترات الاستحقاق وسعر الفائدة وغيرها، وبينت أن هناك ضعفاً حقيقياً حول قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية المالية بالنسبة لاعتمادها على الدين الخارجي.

وفي دراسة ثانية بعنوان «القروض الأجنبية ودورها في التنمية الاقتصادية المحلية» (**عبادي**، ٢٠٠١) تبين أن غالبية الدين العام الخارجي الفلسطيني جاء لمواجهة الطلب على تمويل المشاريع التنموية التطويرية في مجال البنية التحتية والخدمات، وأن معظم هذه الديون هي ديون ميسرة لانخفاض الفائدة المترتبة عليها وطول فترة استحقاقها، إلا أن الدراسة أظهرت أن هذه الديون قد وزعت بشكل غير عادل على المناطق وعزت السبب إلى تعدد الجهات المنفذة، وعدم وجود خطة موحدة، هذا بالإضافة إلى استبعاد المشاريع الإنتاجية والتركيز على المشاريع الخدماتية. كما أن الدراسة أظهرت أن حجم الدين ما زال قليلاً بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، إذا ما قورن مع الدول الأخرى التي تناولتها الدراسة مثل الأردن ومصر.

وبالنسبة «للحصار الإسرائيلي والمساعدات الدولية» بين، **مقداد** (٢٠٠٦) في دراسته أن الديون التي حصلت عليها السلطة الوطنية الفلسطينية تعدُّ ديوناً ميسرة في معظمها، وتمثل تلك المبالغ التي دفعت للسلطة الوطنية الفلسطينية من قبل الدول المانحة على شكل قروض وضمانات، وهي واجبة السداد عند استحقاقها، ولكنها شبيهة بالمنح، لأنها طويلة الأجل تصل فترة السماح فيها من ٥ – ١٥ سنة في حين تصل فترة السداد إلى ٣٠ سنة، أما نسبة الفائدة تتراوح ما بين ٠ – ٣٪. وتبلغ قيمة القروض الميسرة أكثر من ٧٠٣ مليون دولار، وتمثل قيمة القروض المعدومة الفائدة حوالي ٦٦,٤٪ من إجمالي القروض الميسرة. أما القروض التجارية المتعاقد عليها مع السلطة الوطنية الفلسطينية، فتعدُّ قروضاً متوسطة الأجل وواجبة السداد، مع العلم أنها لا تمثل سوى ٥٪ من إجمالي القروض الخارجية.

بينما تناولت دراسة **عودة وآخرين** (٢٠٠٤) «مديونية السلطة الوطنية حجمها، ومصادرها وآليات إدارتها»، وبينت الدراسة أن ارتفاع معدلات الدين العام الداخلي له انعكاسات سلبية على الاقتصاد تتمثل في التسبب في إغلاق أو خفض عمل المؤسسات والمنشآت الاقتصادية، وهروب رأس المال الوطني والاستثمارات الأجنبية وهز الثقة بين القطاع الخاص والحكومة. وتوافقت الدراسة مع بعض الدراسات الأخرى في أن مشكلة الدين العام الفلسطيني تكمن في استخدام الديون، وليس في حجمها، ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة إنشاء وحدة خاصة ذات كفاءة عالية تكون تابعة لوزارة المالية، ويعزى لها مهمة إدارة الدين العام ومسؤولية تحديد الاحتياجات والأولويات. كذلك أوصت الدراسة بتطبيق قواعد وأنظمة موحدة على مختلف جهات السلطة فيما يتعلق بالدين العام.

وكذلك قام **الخطيب** (٢٠٠٥) بدراسة نقدية «لمشروع قانون الدين العام الفلسطيني» وهدف من خلالها إلى تحليل مشروع قانون الدين العام الفلسطيني، ومساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية على صياغة قانون عصري يحمي الاقتصاد الفلسطيني من الهزات المالية الخارجية، ويجنبه الوقوع في أزمة المديونية. قامت الدراسة بتحديد أنواع الدين وأسبابه والمخاطر المترتبة عليه، والتي شملت مخاطر السوق، ومخاطر التجديد والسيولة والائتمان والتسوية والمخاطرالتشغيلية، كما حددت الدراسة المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالديون العامة على أنها نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات، ونسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي، ومتوسط سعر الفائدة على الدين الخارجي، بالإضافة إلى متوسط فترة الاستحقاق. كذلك تطرقت الدراسة إلى إدارة الدين العام حيث لخصت المباديء التوجيهية لإدارة الدين العام في: الأهداف، والشفافية والمساءلة، والإطار المؤسسي، واستراتيجية إدارة الدين وإطار إدارة المخاطر. ومن أهم الاستنتاجات التي خرجت بها الدراسة أن الدين

العام الفلسطيني بشقيه الداخلي والخارجي لم يشكل حتى الآن خطورة على السلطة الوطنية الفلسطينية، ويمكن لها تسديد الاستحقاقات المترتبة عليها لخدمة الدين بسهولة، وذلك لأن معظم الدين العام الخارجي الفلسطيني من الديون الميسرة.

وأشارت دراسة **عبد الرزاق** (٢٠٠٢) «هيكل الموازنة العامة الفلسطسنية» إلى أن الدين العام الفلسطيني قد نما خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠١) بمعدل ٥٤,٥ ٪ في المتوسط، ويعزى هذا النمو الواسع في الدين العام إلى تدهور الاقتصاد الفلسطيني بسبب العدوان الإسرائيلي. وترى الدراسة أن هذا التسارع في الدين الخارجي يؤدي إلى زيادة الضغوط على الموازنة العامة الفلسطينية، بالاضافة إلى أنه يكون على حساب الاستخدامات الآخرى للموازنة. ورأت الدراسة أن المشكلة الحقيقة للدين العام الخارجي لا تكمن في حجمه ونموه بل في الاستخدامات التي اقتصرت على تمويل الموازنة الجارية وبعض مشاريع البينة التحتية، كما أن الدراسة حددت أن عملية الاقتراض الفلسطيني ما زالت تفتقر إلى الاستراتيجية العامة، وتعاني من العشوائية وعدم وجود الضوابط.

وبين **التقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطينية** (٢٠٠٣) الخاص «بالأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينة» أنه استمر اعتماد السلطة على القروض ليصل إجمالي الرصيد القائم لدين العام مع نهاية عام ٢٠٠٣ إلى حوالي ٩٥٤ مليون دولار بارتفاع نسبته ٧٪ عم كان عليه في عام ٢٠٠٢، ومشكلاً ما نسبته حوالي ٧٧٪ من إجمالي النفقات الجارية، و١٣٦٪ من إجمالي الايرادات المحلية وحوالي ٢٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٣، وتناول تقرير التنمية البشرية (٢٠٠٤) المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية، وخلص التقرير إلى أن المؤشرات الاقتصادية شهدت تراجعاً عاماً، فقد تزايد الدين العام، حيث بلغ في العام ٢٠٠٠، أي بعد ٦ سنوات من عمر السلطة حوالي ٣٩٢ مليون دولار، وارتفع خلال الانتفاضة باطراد، ليصل إلى أعلى مستوى له في العام ٢٠٠٣، حيث تجاوز ٩٩٠ مليون دولار. وأفادت نشرة صادرة عن صندوق النقد الدولي (٢٠٠٧) ، تحت عنوان: «التطورات الاقتصادية ونظرة عامة خلال العام ٢٠٠٦ على الضفة الغربية وقطاع غزة»، أنه من المتوقع خفض معدل نمو الاقتصاد الفلسطيني خلال العام ٢٠٠٦ ليصل الى ٤ ٪ من ٦ ٪ عام ٢٠٠٥. ولكنه توقع أن يعود إلى النمو ثانية ليصل إلى ٤,٥ ٪ عام ٢٠٠٧، و ٥٪ عام ٢٠٠٨. وتوقعت النشرة أن يصل العجز في الموازنة إلى ٩٤٠ مليون دولار.

وعلى صعيد آخر فقد تناولت بعض الدراسات الحديثة موضوع الدين العام الخارجي وأثره على الدول النامية، ومن هذه الدراسات، دراسة **الساعتي**، (١٩٩٦) بعنوان: «الدين العام والقرض العام: وأثرهما على الرفاه» حيث حللت هذه الدراسة مزايا تمويل عجز

الموازنة العامة للدولة من خلال القروض بالمقارنة مع تمويلة باسلوب الديون العامة الربوية. استخدمت الدراسة النموذج الرياضي والمكون من شقين، الأول افتراض أن سعر الفائدة الحقيقي على الديون الحكومية أعلى من سعر الفائدة التوازني، وقد توصلت الدراسة إلى أنه هناك علاقة سلبية بين الديون العامة والناتج القومي الإجمالي. بينما الشق الثاني من النموذج الذي يمثل أسلوب القرض (المشركة في الأرباح) لتمويل المشاريع العامة المدرة للدخل، ومن هذا الشق من النموذج تحققت الشروط اللازمة لتحقيق التوازن الأمثل لدالة الرفاه الاجتماعي، إذ يتساوى المعدل الحدي للاستبدال مع المعدل الحدي للإحلال، ويكون العائد على التمويل مساوياً لمتوسط العائد على الاستثمار في الاقتصاد، والذي يساوي معدل النمو الاقتصادي.

كما قدم **حجازي** (١٩٩٩) دراسته حول «اتساع نطاق الدين العام في دول العالم الإسلامي، المشكلة والحلول» افترضت هذه الدراسة أنه يمكن علاج مشكلة الدين العام في بلدان العالم الاسلامي بشكل تدريجي، وعلى مدى فترة زمنية ممتدة في ظل توافر البيئة الإسلامية. **ومن أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة تحديد ثلاثة مداخل لعلاج مشكلة الدين العام وهذه المداخل هي**:

- المؤسسات الدولية: حيث يجب على أوجه العلاج أن تقترح على أساس ضرورة التخلص من فائض الطلب على الموارد الاقتصادية في الدول المدينة، باستخدام السياسات المالية والنقدية الانكماشية.
- بالنسبة للدول المدينة: الحل يعتمد على مبدأ المسئولية المشتركة في السياسات الاقتصادية الخاطئة لكل من الدول المدينة والدائنة.
- المدخل الإسلامي: تفعيل أحكام الشريعة الاسلامية في المجال الاقتصادي وبخاصة صيغ التمويل الإسلامي القائم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، أو البيع أو المشاركة والإنتاج، أو في القروض الخالية من الربا.

كما ساهم **الكاظمي**، (١٩٩٩) بموضوع «الاستدانة وأثرها في الاستقلال الاقتصادي» حيث اتبع المنهج الاستقرائي في تحديد أثر الديون العامة على الاستقلال الاقتصادي. وحددت الدراسة أن لجوء الدول الإسلامية إلى الاستدانة الخارجية بصورة مستمرة بغية وضع أسس تنموية مركزة ذاتياً يحتوي على نوعين من الإضرار. النوع الأول يلحق الضرر بنموذج التنمية المستقلة والحفاظ على القرار الاقتصادي والسياسي المستقل، وأما النوع الثاني فله تأثيرات التوائية وغير مباشرة على البيئة الاقتصادية للدولة والمجتمع.

وأضاف **الفايدي** (٢٠٠٣) دراسة أخرى بعنوان: «أثر الديون الخارجية على الدول النامية» إذ بينت أن مسألة الحد من الديون الخارجية للدول النامية مسألة متشعبة، وذات جذور عميقة لا يمكن التخلص منها بسهولة، **وقد اقترحت الدراسة مجموعة من الحلول يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:**

١. تفعيل المسؤولية المشتركة بين الدول الدائنة والمنظمات الدولية المختلفة والدول المدينة، لأن مشكلة تفاقم الديون تنبعث أصلا من أن الإطار الذي تحركت فيه الموارد الأجنبية للدول الدائنة والبنك الدولي إلى الدول المدينة كان إطاراً من شروط وخصائص معينة ومتعسفة ساهمت في تفجيرأزمة الديون الخارجية.

٢. تسهيل عملية إعادة جدولة الديون وتخفيفها وجعل خدمة الدين العام في حدود معقولة نسبياً.

٣. تحسين شروط التجارة الخارجية وفتح المجال أمام صادرات الدول المدينة في أسواق الدول الدائنة.

٤. يجب على الدول النامية أن تتوقف عن البحث عن حلول مسألة الدين العام من الخارج، ولا بد من أن تبدأ ذاتيا في وضع نموذج للتخلص من هذه الديون.

٥. إنشاء ناد خاص يعني بحقوق المدينين لتكوين جبهة قوية ومتماسكة على غرار نادي باريس للدائنين، ويقوم هذا النادي بوضع الحلول ومناقشة مشكلات الدول المدينة وتبادل الخبرات والمعلومات بين الدول النامية، ووضع سياسة فعالة ورشيدة للاقتراض الخارجي تستهدف وضع حد لنمو الديون.

٦. تشجيع التعاون الاقتصادي بين الدول النامية، والعمل على تشجيع التبادل التجاري، ودعم إنتاج الموارد الأولية وتبادل التكنولوجيا والمعارف والخبرات العلمية لهذه الدول، وتشجيع الصناعة المحلية وحمايتها.

٧. الحد من تهريب رؤوس الأموال للخارج للتخفيف من التأثير السلبي على ميزان المدفوعات للدول التي خرجت منها هذه الاموال، وإيجاد حلول للتخفيف من هذه الظاهرة كتخفيض الضرائب المرتفعة على الدخول، وتخفيف القيود المفروضة على القطاع الخاص.

٨. ترشيد الأنفاق العسكري.

٩. الحد من مسألة التهرب الضريبي.

بـ الدراسات الأجنبية:

دراسة **سليمنتس وآخرون Clements; et, al (2005)** بعنوان «هل إعانة الدين العام سوف يرفع من مستوى التنمية في الدول الفقيرة» هدفت الدراسة إلى تحليل برنامج إعانة الدين العام الذي قدم من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للدول النامية، وخصت الدراسة الدول الأكثر فقراً، والتي لا يتجاوز متوسط دخل الفرد فيها ٨٦٥$ سنوياً. **ومن خلال التقدير التجريبي للآثار المترتبة على الدين العام الخارجي وانعكاساته على التنمية الاقتصادية خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:**

١. بالرغم من أن الدين العام العالي يستطيع أن يؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية في الدول ذات الدخل المنخفض فإن الدين العام الخارجي يخفف من وتيرة التنمية الاقتصادية بعد وصوله إلى ما يعادل ٥٠ ٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي أو إلى ٢٠ ٪– ٢٥ ٪ من الناتج المحلي الصافي.

٢. الدين العام الخارجي يؤثر سلباً وبصورة غير مباشرة على التنمية من خلال الآثار المترتبة على الاستثمار العام. وعلى الرغم من أن حجم الدين الأصلي يظهر أنه خال من الأثر إلا أن مصاريف خدمة الدين والفوائد تحمل الجزء الأكبر من الآثار في هذا المجال.

٣. الفائدة القصوى من الاستثمارالعام يمكن أن يحدث فقط من خلال المزيد من الإنفاق الاستثماري العام على التكوين الرأسمالي الذي يكون غير مرتبط بالزيادة في عجز الموازنة العامة.

وفي دراسة أخرى **للبنك الدولي** (١٩٩٣) بعنوان: «تقليص الدين، التكاليف المالية قصيرة الأجل والمكاسب طويلة الأجل» قامت الدراسة بتحليل الآثار المترتبة على الدين العام الداخلي الذي تحصل عليه الحكومات من البنوك التجارية، وهدفت إلى مقارنة التكاليف المالية لهذه الديون بالمكاسب التي يمكن أن تحدث في المدى الطويل. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن عملية تقليص الديون سوف تؤثر على التنمية الاقتصادية من خلال قنوات عدة وهي التوازن المالي والسياسة العامة والمدخرات المحلية وميزان المدفوعات. وبالنسبة إلى المخاطر والآثار المستقبلية على حجم الإنتاج، فان المستوى العالي من الدين العام يستطيع أن يقف حجر عثرة أمام تطور الاقتصاد المستقبلي ونموه؛ لأن ذلك يتوقف على حجم الضرائب التي سوف تفرضها الدولة من أجل تغطية فوائد هذا الدين. ومن أجل تقليص المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها في هذا المجال يجب على السياسة الاقتصادية أن تعمل على رفع الثقة لدى المستثمرين، وتشجيع تدفق رأس المال

الجديد. وبالنسبة الى المكاسب أو الخسائر المالية، فمكاسب التنمية ستقاسم مع المقرضين، ولم تحدد الدراسة من هو الطرف الذي سوف يجني النصيب الأكبر من المكاسب، أهو الدائن أم المدين؟

مناقشة الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع الدقيق على الأدبيات التي تناولت مشكلة الدين العام يمكن تقسيم هذه الأدبيات إلى قسمين: القسم الأول تناول مسالة الدين العام الفلسطيني بينما تناول القسم الثاني مسألة المديونية الخارجية للدول النامية. وبالنسبة إلى أدبيات القسم الأول فلقد أجمعت الدراسات المتعلقة بمشكلة المديونية الفلسطينية أن السلطة لجأت إلى الاعتماد على الدين العام منذ قيامها، وذلك بسبب العجز المالي الموجود في الموازنة العامة من جهة وأعباء البناء والمشاريع التطويرية من جهة أخرى، ومع تطور الأحداث السياسية والاقتصادية الخاصة بالمجتمع الفلسطيني، فقد تفاقم الدين العام الفلسطيني في السنوات الأخيرة. ولكن الشيء الإيجابي بهذا الموضوع يشير إلى أن معظم الديون الفلسطينية هي ديون ميسرة وطويلة الأجل حيث إن هناك جزءاً كبيراً منها بدون فائدة أو بفائدة متدنية، وهذه الديون الميسرة تعادل ما نسبته أكثر من ٦٠ ٪ من إجمالي حجم الدين العام الخارجي الفلسطيني. وبينت هذه الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الدين العام، وعدد من المؤشرات الاقتصادية مثل إجمالي الناتج المحلي، وحجم الصادرات، وسعر الفائدة، هذا بالإضافة إلى أن هذه الدراسات قد حددت المخاطر الاقتصادية التي قد تتولد نتيجة الدين العام وإدارته. بعض الدراسات الأخرى تناولت العلاقة بين الدين العام ومستوى التضخم والبطالة من جهة والعجز في الموازنة العامة من جهة أخرى.

في حين أن القسم الثاني من أدبيات البحث قد تناول مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية والفقيرة، وأجمعت الدراسات في هذا المجال على أن هذه الدول وقعت في مشكلة أزمة المديونية الخارجية نتيجة زيادة أسعار الفائدة العالمية، وانخفاض أسعار المواد الخام، وتفاقم الدين ليصل حداً لا يمكن معه الوقوف على المستوى الدقيق للآثار الاقتصادية الناتجة عن هذا الدين، وخاصة فيما يتعلق بإدارة هذه الديون. هذا واقترحت بعض الدراسات حلولاً عدة للدول النامية لمواجهة أزمة المديونية، ومن هذه الحلول تفعيل المسئولية بين الدول المدينة والمنظمات الدولية، وتسهيل عملية إعادة جدولة الديون، ولجوء الدول إلى البحث عن حل مشكلة الدين العام من الداخل، وليس من الخارج، وعدم تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج، وهناك دراسات نادت بالحل الإسلامي وتفعيل أحكام الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي.

من خلال هذا الاطلاع على أدبيات البحث يتضح أن الدين العام تربطه علاقة وثيقة مع العديد من المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية الكلية، التي لها أثرها البارز على أداء الاقتصاد الوطني، وقد تتفاقم هذه الآثار إلى حدٍّ يمكن أن يؤدي إلى اختلالات هيكلية على الاقتصاد، وبالتالي تؤثر على الاستقلال الاقتصادي والسياسي للمجتمع. وعليه يرى الباحث أن هدف البحث الحالي يكاد يتوافق مع هدف غالبية الدراسات السابقة وهو دراسة المديونية العامة الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية وتحليلها، وتحديد قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحمل أعباء هذه المديونية من خلال تحليل المؤشرات التي وردت في أدبيات البحث.

تحليل واقع الدين العام الفلسطيني والأعباء المترتبة عليه:

أولاً- العجز المالي الفلسطيني:

الجدول (١)

خلاصة الموازنة العامة للفترة (١٩٩٦- ٢٠٠٥) المبالغ بالمليون دولار

السنة	الإيرادات العامة	الإيرادات المحلية	المنح والمساعدات والقروض الميسرة	النفقات العامة	النفقات الجارية	النفقات الرأسمالية والتطويرية تمول من الخزينة والدول المانحة	العجز قبل المنح والمساعدات	العجز الكلي
١٩٩٦	٩٢٧,٩	٦٨٤,٢	٢٤٣,٧	٩٢٧,٩	٧٠٩,٦	٢١٨٣	–	–
١٩٩٧	١١٩٥,٤	٨١٦	٣٧٩,٤	١٢١١	٨١٨,٣	٣٩٢,٧	٣٩٥	١٥,٦
١٩٩٨	١٨٢١,٥	٩٢١٥	٩٠٠	١٨٥٨,٤	٨٩٤,٤	٩٦٣,٩	٩٣٦,٩	٣٦,٩
١٩٩٩	١٦٠٣,٨	٩٠٣,٨	٧٠٠	١٧٥٨,١	١٠٠٨,٧	٧٤٩,٢	٨٥٤,٣	١٥٤,٣
٢٠٠٠	١٣٦٤	٩٤٦	٤٢٢	١٣٦٤	٩٩٠	٤٣٦	٤٢٢	٥٠
٢٠٠١	١١٢٥,١	٢٨٧,١	٧٦٥,٩	١٢٣٩,٣	١٠١٦,٦	٥٩٥,١	١٨٦,٣	٢٦٥,٢
٢٠٠٢	٩٧٧,٤	٢٨٣,٦	٦٩٣,٨	١٢٢٧,٨	١٠٢٣	٥٦٣,٣	٢٥٠,٤	٧٤,٧
٢٠٠٣	٥٣١	٢٠٧	٧٤٧	١٢٧٨	١٠٤٠	٦٥٤	٧٤٧ –	٠
٢٠٠٤	١٧٠٥,٩	٨٠٥,٩	٨٨٨	١٦٩٤	١٤٤٤	٢٥٠	٨٨٨	٠
٢٠٠٥	١٠٥٨	٣٩٦	١١٦٢	٢٢٢٠	١٩٥٢	٢٦٨	١١٦٢	٠

المصدر: وزارة المالية «دائرة الموازنة العامة».

من الجدول (١) يتضح أن الموقف المالي الفلسطيني للأعوام (١٩٩٦ – ٢٠٠٥) يتصف بوجود فجوة تمويلية بين الإيرادات والنفقات العامة (العجز المالي قبل المنح والمساعدات)، وهذه الفجوة كما هو واضح من القيم أنها تنمو من سنة إلى أخرى، وذلك

يعزى إلى تزايد النفقات الجارية التي تنمو بشكل مستمر، وبمعدل أعلى من نمو الإيرادات العامة، حيث كانت في عام ١٩٩٥ (٧٠٩ مليون دولار) وتزايدت بأكثر من الضعف لتصل إلى (١٩٥٢ مليون دولار) في عام ٢٠٠٥، ويمكن عزو النمو البطيء في الإيرادات العامة إلى الظروف السياسية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني بسبب حجز عائدات الضرائب والجمارك من قبل إسرائيل، وعدم قدرة المواطن الفلسطيني على تسديد الالتزامات المالية إلى السلطة بسبب التراجع الاقتصادي العام. في حين تمثل المنح والمساعدات الرافد الأساس في سد الفجوة التمويلية، ويبين الجدول (١) أن العجز المالي الكلي مقارنة بالعجز المالي قبل المنح والمساعدات يكاد يشكل نسبة بسيطة جداً من الإيرادات العامة. ولكن القضية الأهم أن هذه المنح والمساعدات هي منح مجدولة، وليست فعلية وبسبب تأخر هذه المساعدات، وتوقف بعضها، فان العجز المالي الفلسطيني يظهر واقعياً أكبر بكثير مما تعبر عنه قيمة العجز المالي الكلي.

ثانياً- الدين العام ومتطلبات الاستثمار والتنمية:

التحليل الرياضي للدين العام وعلاقاته بمتطلبات التنمية الاقتصادية:

بين (هارود) Harrod أهمية الدين الخارجي في التنمية الاقتصادية من خلال استخدام النموذج الكينزي في تقدير الفجوة، ويعرف هذا الشق من النموذج الكينزي بنموذج تقدير الفجوة (Gap Models) (طريف ١٩٨٤) حيث يبين النموذج أن:

$$G.C = S \qquad (1)$$

حيث G: تمثل معدل الدخل القومي خلال فترة زمنية معينة، ويمكن التعبير عنها على صورة:

$$G = \Delta Y/ Y$$

C: صافي التراكم الرأسمالي خلال فترة زمنية معينة منسوباً إلى التغير في الدخل ويمكن تمثيلها ب:

$$C = I/ \Delta Y$$

S: الميل المتوسط للادخار (APS) وتمثل: $S = S/ Y$

ويمكن إعادة صياغة المعادلة رقم (١) على النحو الآتي:

$$(\Delta Y/ Y. I) / \Delta Y = S/ Y \qquad (2)$$

السابقة ويمكن كتابة المعادلة لتصبح: $G = SK$

حيث K: تمثل معدل التغير في الدخل إلى رأس المال (Capital Output Ratio) وفي

حال الحصول على القروض أو المنح والمساعدات، فان معدل النمو G سوف يزداد ليصبح $G = (a+s) K$ حيث: a تمثل القروض أو المنح التي اُستلمت. فإذا افترضنا أن معدل النمو المخطط له في الدخل والمطلوب هو $G^{/}$ وافترضنا أن K ثابتة فإن رأس المال اللازم لتحقيق معدل النمو المطلوب هو $(C) = G^{/} / K$ والفرق بين (C) و (S) يمثل فجوة الادخار (Saving Gap)، ويمثل حجم القروض والمساعدات اللازمة لتحقيق معدل النمو المطلوب أي:

$$a = C - S$$

ومن هنا فان الاقتصاديين آمنوا بأن مشكلة الدول المدينة ليس بعدم الرغبة في الادخار، وإنما في عدم القدرة على الحصول على العملات الأجنبية الكافية من خلال الصادرات، ومن ثم تنبع أهمية الاقتراض والمنح والمساعدات الخارجية في مقابل الطلب لزيادة الرصيد من العملات الأجنبية إلى جانب تعزيز المدخرات المحلية. فإذا زاد الطلب على العملات الأجنبية بسبب الحاجة إلى تمويل الواردات يظهر ما يعرف بفجوة العملات الأجنبية (Foreign Exchange Gap) التي تؤدي إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي إلا إذا مُلئت بالمساعدات والقروض الخارجية. (المرجع السابق) ، ويمكن حساب فجوة العملات الأجنبية كما يأتي:

$$X = X^{/} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$M = my \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث: $X^{/}$: تعبر عن قيمة الصادرات، ويعتبرها النموذج أنها مستقلة وثابتة بصرف النظر عن مستوى الدخل القومي أما m: فتمثل قيمة الوردات وتتحدد بالميل للاستيراد (Propensity to Import) ،: Y مستوى الدخل القومي، وبالتالي فإن فجوة العملات الأجنبية تساوي:

$$My - X^{/} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

ويمكن كتابتها على صورة: $a= m - X / Y$ حيث: تساوي قيمة القروض أو المساعدات المطلوبة لسد فجوة العملات الأجنبية، ونستطيع إثبات تساوي الفجوتين (فجوة الادخار وفجوة العملات) من خلال متطابقة الناتج القومي (زكي ١٩٨٥)

$$Y = C + I + G + (X - M) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$Y = C + S + T \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

$$I + G + X = S + T + M \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

$$I - S - T + G = M - X \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

$$I - S + G = M - X \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

$$I - sd = M - X \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

حيث: I - sd تمثل فجوة الادخار و M - X تمثل فجوة العملات الأجنبية، وبالتالي فإن Y - C تساوي الادخار المحلي (sd) .

ويتضح من هذا النموذج أن فجوة العملات الأجنبية تؤثر سلباً على المدخرات المحلية من خلال عدم إمكانية استيراد السلع الرأسمالية لزيادة التراكم الرأسمالي، وكذلك عدم تصنيعها محلياً، وكل ذلك له آثاره وانعكاساته على مسيرة الاقتصاد الوطني التنموية. ويمكن تطبيق هذا النموذج على الاقتصاد الفلسطيني مع التحفظ على هامش الخطأ في البيانات نتيجة اختلاف سعر الصرف، واستخدام بعض البيانات المقدرة من قبل مصادرها كما في الجدول الآتي:

الجدول (٢)

الحسابات االقومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالاسعارالجارية خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٤)

النشاط الاقتصادي	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الإنفاق المحلي الإجمالي	١٥٢	١٥٨	١٥٦	١٥٧	١٦٤	١٥٧	١٥٥	١٥٢	١٥٦	١٥٦
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	١١٩	١٢٣	١٢٢	١٢٢	١٢٢	١٢٦	١٣٠	١٣٤	١٣٤	١٣٥
الإنفاق الاستثماري النهائي	٣٣	٣٥	٣٤	٣٥	٤٢	٣١	٢٥	١٨	٢٢	٢١
الادخار المحلي الإجمالي	– ١٩	– ٢٣	– ٢٢	– ٢٢	– ٢٢	– ٢٦	– ٣٠	– ٣٤	– ٣٤	– ٣٥
فجوة الادخار المحلي	٤٩	٥٨	٥٦	٥٧	٦٤	٥٧	٥٥	٥٢	٥٦	٥٧
الصادرات من السلع والخدمات	١٩	٢٠	١٩	٢١	٢٠	٢٠	١٦	١٥	١٤	١٢
الواردات من السلع والخدمات	٧١	٧٨	٧٥	٧٨	٨٤	٧٧	٧١	٦٧	٧٠	٦٨
فجوة العملات الأجنبية	٥٢	٥٨	٥٦	٥٧	٦٤	٥٧	٥٥	٥٢	٥٦	٥٦
الناتج المحلي الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: تم حساب نسب الفجوات من بيانات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، النتائج الرئيسية للسلسلة الزمنية المنقحة للحسابات القومية بالأسعارالجارية والثابتة للاعوام (١٩٩٤- ٢٠٠٢) سلطة النقد الفلسطينية

يبين الجدول (٢) أن الاقتصاد الفلسطيني يواجه مشكلة الفجوة الادخارية، حيث لا تكفي المدخرات المحلية بأي شكل من الأشكال على تغطية نفقات التنمية الاقتصادية، والوصول إلى معدل التنمية المطلوب، وهذا يعزز موقف السلطة باللجوء إلى المساعدات

والقروض الدولية من أجل تغطية هذه الفجوة، والحصول على الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات التنموية المختلفة. من جهة أخرى توضح البيانات الواردة في الجدول أن الاقتصاد الفلسطيني ايضاً يعاني من فجوة العملات الأجنبية، حيث لا تشكل الصادرات من السلع والخدمات إلا قرابة ثلث قيمة الواردات على أحسن حال وبالتالي هناك طلب متزايد على العملات الأجنبية لتغطية فاتورة المستوردات من السلع والخدمات الأجنبية، وهذا يعطي سبباً وأهمية بالغة للمنح والمساعدات الأجنبية، وكذلك القروض الأجنبية. إذ يظهر وكأن السلطة الوطنية الفلسطينية لا يوجد أمامها من البدائل التي يمكن أن تسد كلاً من فجوة الاستثمار وفجوة العملات الأجنبية (الصادرات) إلا بالحصول على النقد الأجنبي من مصادر خارجية سواء كانت منحاً ومساعدات أو قروضاً عامة.

حجم المديونية الفلسطينية:

أولاً- الدين العام الخارجي:

الجدول (٣) يبين حجم الدين الخارجي التراكمي على السلطة الوطنية الفلسطينية، فمن الواضح أن المديونية الخارجية قد تسارعت منذ قيام السلطة الوطنية، وهذا لا يعد بالأمر الغريب حيث إن الموارد المالية الفلسطينية بما فيها المساعدات والمنح الحقيقية لا تكفي لسد النفقات الجارية والنفقات التطويرية للسلطة الوطنية الفلسطينية، زد على ذلك أن هذا الدين المتراكم ينفق في مناح مختلفة كسد العجز في الموازنة العامة ونشاطات التطوير والبنية التحتية والتنمية الاقتصادية. ولكن الأمر الأخطر هو تسارع نمو الدين وتراكمه عبر فترة قصيرة إذا ما قيست بالمديونية الخارجية بالدول المجاورة، ويمكن عزو ذلك إلى التراجع الاقتصادي الذي يشهده الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الهجوم الإسرائيلي الشرس على الشعب الفلسطيني سواء على الصعيد السياسي أم الاقتصادي أم الأجتماعي. هذا ولا يمكن تجاهل سبب اختلاف أسعار صرف عملات القروض مقابل الدولار الأمر الذي يؤدي إلى زيادة القروض في بعض الحالات.

الجدول (٣)

الديون العامة الخارجية التراكمية للسلطة الوطنية الفلسطينية (القيمة مليون دولار)

السنة	الدين الخارجي/ مليون $	نمو الدين الخارجي ٪
١٩٩٥	٨٣,٣	٨٥,١٢
١٩٩٦	٢٨٧	٢٤٤,٥٤
١٩٩٧	٣٨٦,٥	٣٤,٦٧

السنة	الدين الخارجي/ مليون $	نمو الدين الخارجي ٪
١٩٩٨	٥١٣,٨	٣٢,٩٥
١٩٩٩	٦١٧,٤	٢٠,٢٠
٢٠٠٠	٧٣٢,٧	١٨,٨٠
٢٠٠١	٩٩٧,٥	٣٦,٥٠
٢٠٠٢	١٢٣٦,٩	٢٤,٠٠
٢٠٠٣	١٣٣٢	٧,٧٠
٢٠٠٤	١٣٣٩	٠,٥٣

المصدر: وزارة المالية

ثانياً- الدين العام الداخلي:

لجأت السلطة الوطنية الفلسطينية في السنوات الأخيرة إلى الاستعانة بالمصارف التجارية العاملة في الأراضي الفلسطينية لتغطية العجز الجاري الذي تواجهه، وخاصة فيما يتعلق بدفع الرواتب والأجور.

الجدول رقم (٤) يظهر تطور الدين العام الداخلي المصرفي خلال السنوات الأخيرة، حيث تؤكد هذه المعلومات أن الدين المصرفي قد وصل إلى مستويات قياسية غير قابلة للاستدامة بسبب ما تشكله هذه الديون من أعباء إضافية على خزينة السلطة.

الجدول (٤)

الدين لعام المصرفي الداخلي خلال الفترة (٢٠٠٦- ٢٠٠٣) القيمة مليون دولار

السنة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
صافي الدين الداخلي	٢٢٠	٣٦٧	٥٦٩	٥٤٧*

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

*: القيمة حتى نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٠٦.

وإذا أضفنا مطالبات القطاع الخاص التي بلغت حوالي ١٠٠ مليون دولار حتى منتصف العام ٢٠٠٦، وزدنا على ذلك الفواتير والمطالبات الموجودة في الوزارات الأخرى التي لم تصل بعد إلى وزارة المالية، فإننا نتصور أن الدين العام الداخلي يشكل عبئا إضافياً على الموازنة العامة وخزينة السلطة، ويشكل ذلك أزمة في السيولة المالية التي بدورها تؤثر على مستويات التضخم وأسعار الفائدة والبطالة، وغيرها من الآثار الاقتصادية.

تحليل قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحمل أعباء الدين العام الخارجي:

للوقوف على قدرة الاقتصاد الفلسطيني في تحمل الأعباء الحقيقية للدين العام الخارجي، يمكن الاستعانة بنموذج المقاييس الذي من خلاله يمكن تحديد العبء الحقيقي الذي يتحمله الاقتصاد القومي جراء الديون الخارجية.

تعدُّ حصيلة الصادرات من السلع والخدمات أهم المعايير التي يمكن استخدامها لمعرفة تطور حجم المديونية الخارجية وعبئها. فقد عرَّف Donogh الصادرات بأنها الأساس الطبيعي الذي يجب أن تقارن به التطورات في حجم المديونية (Donogh 1982) . إلى جانب الصادرات يمكن استخدام كل من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية لتحديد الآثار الحقيقية قي حجم المديونية الخارجية وأعبائها، **ويمكن التمييز بين أهم الأنواع الآتية من المقاييس المستخدمة:) المرجع السابق)**

- **المقياس الأول**: رصيد الدين القائم منسوبا إلى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات.

.DebtOutstanding (Disbursed) \ Exports of Goods and Services

ويرمز له: DOG/ XGS

- **المقياس الثاني**: رصيد الدين القائم منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي

ويرمز له: The Debt Service/ GDP

- **المقياس الثالث**: الاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية منسوبا إلى رصيد الدين القائم

Reserves/ Debt Outstanding (Disbursed)

ويرمز له: DOG/ XGS

- **المقياس الرابع**: متوسط سعر الفائدة على الدين الخارجي، وهذا المقياس يعدُّ مؤشراً في غاية الأهمية لتحقيق شروط الاقتراض والاستمرار في سياسة الدين الخارجي (الخطيب، ٢٠٠٥منشورات ماس)

- **المقياس الخامس**: متوسط فترة الاستحقاق، ويستخدم لفئات الدين المتجانسة، ويفيد في تتبع آجال الاستحقاق للحد من الحساسية والتقلبات المستقبلية. (المرجع السابق)

- **المقياس السادس**: العبء الحقيقي على الأجيال القادمة، ويمكن تقديره بناءً على تسلسل الدفعات المستحقة وفترات استحقاقها.

وباستخدام هذه المقاييس يمكن التعرف إلى النتائج الآتية:

أولاً- العبء الحقيقي للديون الخارجية باستخدام مقياس رصيد الدين العام/ إجمالي الصادرات:

الجدول (٥)

رصيد الدين العام/ إجمالي الصادرات خلال الفترة (٢٠٠٤ - ١٩٩٥) القيمة مليون دولار

السنة	رصيد الدين العام	الصادرات من السلع الخدمات	نسبة الدين إلى الصادرات (DOG/ XGS)
١٩٩٥	٨٣,٣	٦٦٨,٤٢	١٢,٤٦٪
١٩٩٦	٢٨٧	٧٣٣,٦	٣٩,١٢٪
١٩٩٧	٣٨٦,٥	٧٦٢,٢٨	٥٠,٧٠٪
١٩٩٨	٥١٣,٨	٨٩٥,٠٢	٥٧,٤٠٪
١٩٩٩	٦١٧,٤	٩٠٣,٤	٦٨,٣٤٪
٢٠٠٠	٧٣٢,٧	٨٨٨,٤	٨٢,٤٧٪
٢٠٠١	٩٩٧,٥	٦٦١,٧٦	١٥٠,٧٣٪
٢٠٠٢	١٢٣٦,٩	٥٦٧	٢١٨,١٥٪
٢٠٠٣	١٣٣٢	٥٩١,٠٨	٢٢٥,٣٥٪
٢٠٠٤	١٣٣٩	٥٣٥,٤٤	٢٥٠,٠٧٪

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الرئيسة للسلسلة الزمنية المنقحة للحسابات القومية بالأسعار الجارية للأعوام (٢٠٠٢- ١٩٩٤).
- سلطة النقد الفلسطينية، تقديرات أولية.

بناءً على البيانات الواردة في الجدول (٥)، فانه يتبين أن نسبة الدين الخارجي القائم إلى الصادرات من السلع والخدمات ينمو ويزداد بشكل دراماتيكي حيث كانت النسبة ما يقارب ١٢,٥٪ عام ١٩٩٥ لتصل إلى ٢٥٠٪ في عام ٢٠٠٤، وهذا إن دل على شيء، فانه يعبر عن قدرة الاقتصاد الفلسطيني على خدمة أعباء ديونه الخارجية وسدادها، خاصة أن حصيلة الصادرات الإجمالية لا تغطي أكثر من (١٧٪– ٢٦٪) من إجمالي الواردات، كما تبين الإحصائيات في الجدول (٦).

الجدول (٦)

نسبة الصادرات إلى الواردات خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٤) القيمة مليون دولار

السنة	الصادرات من السلع والخدمات	الواردات من السلع والخدمات	الصادرات إلى الواردات ٪
١٩٩٥	٦٦٨,٤٢	٢٤٩٧,٧٨	٢٦,٧٦٪
١٩٩٦	٧٣٣,٦	٢٨٦١,٠٤	٢٥,٦٤٪

السنة	الصادرات من السلع والخدمات	الواردات من السلع والخدمات	الصادرات إلى الواردات ٪
١٩٩٧	٧٦٢,٢٨	٣٠٠٩	٪٢٥,٣٤
١٩٩٨	٨٩٥,٠٢	٣٣٢٤,٣٦	٪٢٦,٩٢
١٩٩٩	٩٠٣,٤	٣٧٩٤,٢٨	٪٢٣,٨٠
٢٠٠٠	٨٨٨,٤	٣٤٢٠,٣٤	٪٢٥,٩٧
٢٠٠١	٦٦١,٧٦	٢٩٣٦,٥٦	٪٢٢,٥٣١
٢٠٠٢	٥٦٧	٢٥٣٢,٦	٪٢٢,٣٨
٢٠٠٣	٥٩١,٠٨	٢٩٥٥,٤	٪٢٠
٢٠٠٤	٥٣٥,٤٤	٣٠٣٤,١٦	٪١٧,٦٤

المصدر: سلطة النقد الفلسطيني، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

بمقارنة حصيلة الصادرات بقيمة الواردات من السلع والخدمات، يتبين لنا بكل وضوح أن الصادرات عاجزة عن تغطية الواردات، وهذا يظهر أهمية التحويلات المالية الأخرى من الخارج وخاصة المساعدات والمنح الأجنبية في مواجهة الالتزامات الخارجية للاقتصاد الفلسطيني. إذن من خلال استخدام مقياس رصيد الدين القائم إلى الصادرات نستخلص أن هذا المؤشر ينم عن نتائج في غاية الخطورة، ويؤدي استمرار تزايد هذا المؤشر إلى تضاعف الشكوك حول قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية وأهليتها على الاقتراض قياساً بقدرتها الحقيقية على خدمة الدين وسداد أصله عند استحقاقه، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التذبذب الحاصل في جانب الصادرات، وأن معظم هذه الصادرات تحدث مع إسرائيل، وهي رهينة الأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية.

ثانياً- العبء الحقيقي للدين القائم نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) :

الجدول (٧) يبين نتائج هذا المؤشر (The Debt Service/ GDP)

الجدول (٧)

رصيد الدين العام/ الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٤) القيمة مليون دولار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	الدين القائم	نسبة الدين القائم إلى (GDP)
١٩٩٥	٣٥١٨	٨٣,٣	٪٢,٤
١٩٩٦	٣٦٦٨	٢٨٧	٪٧,٨٣
١٩٩٧	٤٠١٢	٣٨٦,٥	٪٩,٦٤
١٩٩٨	٤٢٦٢	٥١٣,٨	٪١٢,٠٦
١٩٩٩	٤٥١٧	٦١٧,٤	٪١٣,٦٧

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	الدين القائم	نسبة الدين القائم إلى (GDP)
٢٠٠٠	٤٤٤٢	٧٣٢,٧	٪١٦,٥
٢٠٠١	٤١٣٦	٩٩٧,٥	٪٢٤,١٢
٢٠٠٢	٣٧٨٠	١٢٣٦,٩	٪٣٢,٧٣
٢٠٠٣	٤٢٢٢	١٣٣٢	٪٣١,٥٥
٢٠٠٤	٤٤٦٢	١٣٣٩	٪٣٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, النتائج الرئيسة للسلسلة الزمنية المنقحة للحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة للأعوام (١٩٩٤- ٢٠٠٤)

- سلطة النقد الفلسطينية, تقديرات أولية تشمل الرسوم الجمركية وصافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات مطروحاً منها خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة.

من البيانات المعطاة في الجدول (٧) يتبين أن نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مستمر، وأن نسبة الزيادة في الدين أكبر منها في الناتج في العديد من السنوات الواردة في الجدول.

وعلى الرغم من أن نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي ما زالت لم تصل إلى حد الخطر بالمقاييس الدولية والعالمية والذي يقدرها الاقتصاديون عادة بأكثر من ٥٠٪ بالأسعار الجارية، ولكن الشئ الأخطر هو قصر الفترة الزمنية التي تراكمت بها الديون الخارجية الفلسطينية، وذلك يعدُّ من المؤشرات البالغة الخطورة. هذه الزيادة المتسارعة في الاقتراض تفوق نسبة معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك في نسبة التنمية الاقتصادية الفلسطينية، ويمكن الاستدلال على ذلك بشكل أوضح من خلال الموازنة بين هذه النسب في الجدول (٨)

الجدول (٨)

نسبة نمو الدين العام الخارجي ونسبة النمو الاقتصادي والنمو في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٣)

السنة	النمو الاقتصادي ٪ *	النمو في الناتج المحلي الإجمالي ٪	نمو الدين الخارجي ٪
١٩٩٥	–	–	٨٥,١٢
١٩٩٦	٤,١	٤,٣	٢٤٤,٥٤
١٩٩٧	١١,٢	٩,٤	٣٤,٦٧
١٩٩٨	٤,٢	٦,٢	٣٢,٩٥
١٩٩٩	٢,١	٦	٢٠,٢
٢٠٠٠	٦,٥	٢	١٨,٨

السنة	النمو الاقتصادي ٪ *	النمو في الناتج المحلي الإجمالي ٪	نمو الدين الخارجي ٪
٢٠٠١	٤,٧	٧	٣٦,٥
٢٠٠٢	٥,٢	٩	٢٤
٢٠٠٣	٥,١	١٠	٧,٧

* المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد الفلسطينية

ثالثاً- العبء الحقيقي للدين نسبة إلى الاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية منسوباً إلى رصيد الدين القائم: Reserves/ Debt Outstanding (Disbursed) (RFC/ DOD)

الجدول (٩)

الاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية منسوبة إلى رصيد الدين القائم

للفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٣) القيمة مليون دولار

السنة	الاحتياطات الدولية*	الدين القائم	الدين القائم إلى الاحتياطات (RFC/ DOD)
١٩٩٦	٨٧	٢٨٧	٪٣٠,٣١
١٩٩٧	١٠٩	٣٨٦,٥	٪٢٨,٢٠
١٩٩٨	١٨٢	٥١٣,٨	٪٣٥,٤٢
١٩٩٩	١٨٤	٦١٧,٤	٪٢٩,٨٠
٢٠٠٠	٢٧٥	٧٣٢,٧	٪٣٧,٥٣
٢٠٠١	٢٥٩	٩٩٧,٥	٪٢٥,٩٦
٢٠٠٢	٢٧٤	١٢٣٦,٩	٪٢٢,١٥
٢٠٠٣	٣٧٤	١٣٣٢	٪٢٨,٠٧

* المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

الجدول (٩) يبين العبء الحقيقي للدين القائم من خلال علاقته بالاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية للفترة (١٩٩٥– ٢٠٠٣) حسب توافر المعلومات حول الاحتياطات الدولية، حيث تتراوح قدرة الاحتياطات الدولية على تغطية الدين العام الأجنبي بين حوالي ٢٢٪ إلى ٣٥٪؛ أي بمعدل ٢٩,٦٨٪ خلال الفترة الزمنية المعطاة في الجدول (٩) . إذن في أحسن الأحوال، فإن قدرة الاحتياطات لا تستطيع أن تغطي إلا ثلث الدين الخارجي تقريباً، وتعدُّ هذه النسبة منخفضة جداً حسب هذا المقياس، وتعني بكل وضوح عدم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على زيادة الاقتراض، وخدمة أعباء الدين العام في السنوات المستقبلية.

رابعاًـ مقياس العبء الحقيقي للدين القائم نسبة إلى متوسط سعر الفائدة:

الجدول (١٠)

القروض الخارجية المباشرة والفوائد وفترات السماح والسداد

كما هي بتاريخ ١/ ٩/ ٢٠٠٣ (للفترة ١٩٩٣- ٢٠٠٣)

السنة	قيمة القرض مليون $ *	عدد القروض	سعر الفائدة (٪)	رسم الخدمة (٪)	العمولة (٪)	فترة السماح/ سنة	فترة السداد/ سنة
١٩٩٤	٣٩,٣	٣	٠– ليبور	٠– ٠,٧٥	٠– ٠,٥	٣– ١٠	٦– ٣٠
١٩٩٥	٣٨,٣١	٢	٠– ١,٥+ليبور	٠– ٠,٧٥	٠– ٠,٥	٣– ١٠	١٠– ٣٠
١٩٩٦	١٦١,٩	٦	٠– ٣	٠– ٠,٧٥	٠– ٠,٥	٦– ١٥	١٤– ٣٠
١٩٩٧	١٣٢	١٠	٠– ٣	٠– ٠,٧٥	٠– ٠,٥	٦– ١٥	٢٠– ٣٠
١٩٩٨	١٤٥	٧	٠– ٣	٠– ١	٠– ٠,٥	٥– ١٠	١٢– ٣٠
١٩٩٩	١٠٠,٢	٩	٠– ٣	٠– ١	٠– ٠,٥	٢– ١٠	١٢– ٣٠
٢٠٠٠	١٢١,٢	٥	٠– ٠,٧٥	٠– ٠,٧٥	٠– ٠,٥	١٠– ١٤	٢٠– ٣٠
٢٠٠١	٤٢٩,٨	٦	٠	٠– ٠,٧٥	٠– ٠,٥	٣– ١٠	٧– ٣٠
٢٠٠٢	٥٠,٨	٨	٠	٠,٧٥– ٢,٥	٠– ٠,٥	٧– ١٠	١٨– ٣٠
٢٠٠٣	٢٠,١	٣	٠	٠– ٠,٧٥	٠	٧– ١٠	١٨– ٢٠
المجموع	١٢٥٧,٤١	٦٢					

المصدر: كشف الموازنة العامة ٢٠٠٤ وزارة المالية، بيانات وتقارير مختلفة لوزارة المالية الفلسطينية

* قيمة القروض تختلف هنا عن القيم المستخدمة في بقية البحث وذلك بسبب اختلاف تاريخ البيانات

يتضح من الجدول (١٠) أن مقياس العبء الحقيقي للدين نسبة إلى متوسط سعر الفائدة يظهر وكأنه المقياس المتفوق على بقية المقاييس، وذلك بسبب انخفاض متوسط سعر الفائدة على الدين العام الأجنبي، حيث تتراوح نسبة الفائدة بين ٠ و ٣٪، وتبلغ في المتوسط (٠,٥٤٪) ، وهذا المؤشر يعدُّ مهماً وحساساً جداً في تحديد قدرة الاقتصاد والسلطة الفلسطينية على تحقيق شروط الاقتراض، وتقدير إمكانية الاستمرار في سياسة الدين الخارجي.

خامساًـ مقياس العبء الحقيقي للدين القائم نسبة إلى متوسط آجال الاستحقاق:

فالجدول (١١) يبين فترات الاستحقاق للقروض الخارجية حيث تتراوح فترة الاستحقاق بين (٥– ٣٠) سنة، وتبلغ في المتوسط أكثر بقليل من ٢٠ سنة، في حين أن متوسط فترة السماح تزيد عن ٨ سنوات، وهذا إن دل على شئ فعلى أن معظم ديون السلطة

الفلسطينية هي من الديون الميسرة حيث تتصف بانخفاض سعر الفائدة عليها، وزيادة فترة الاستحقاق، ويعطي ذلك مزيداً من القدرة على تتبع آجال الاستحقاق للحد من التقلبات والحساسية في المستقبل.

سادساً- عبء الدين الخارجي على الأجيال القادمة:

من خلال حساب الأقساط السنوية للدين العام الفلسطيني الخارجي بناءً على فترات الاستحقاق، حيث يظهر الجدول (١٢) القسط السنوي على الدين العام الخارجي، الذي يجب على السلطة أن تقوم بتسديده. وبما أن فترات الاستحقاق تعدُّ طويلة (٥- ٣٠) سنة، فإن معظم الدفعات السنوية لم تستحق بعد، ولذلك فإن العبء الحقيقي على الأجيال القادمة لا يمكن تقديره بدقة ووضوح، لأنه رهن التطورات الاقتصادية والسياسة المستقبلية.

الجدول (١٢)

*** الأقساط السنوية التي تستحق الدفع على القروض الخارجية**

السنة	القسط السنوي (مليون دولار)
١٩٩٩- ٢٠٠١	٢,١
٢٠٠٢	٢,٢٥
٢٠٠٣	٦,٢
٢٠٠٤	١٠,٤٤
٢٠٠٥- ٢٠٠٦	١٢,١٤
٢٠٠٧	١٧,١٩
٢٠٠٨	٢١,٥٦
٢٠٠٩- ٢٠١٢	٢٠,٦٦
٢٠١٣- ٢٠١٦	٢٣,٤٣
٢٠١٧- ٢٠١٩	١٩,٧٨
٢٠٢٠- ٢٠٢١	١٥,٢٣
٢٠٢٢	١٣,٦٧
٢٠٢٣	١٢,٥٤
٢٠٢٤- ٢٠٢٧	٩,٨٦
٢٠٢٨- ٢٠٣٢	٨,٨٥
٢٠٣٣- ٢٠٣٦	٦,٠٦
٢٠٣٧	٠,٩٨
٢٠٣٨	٠,٨٦

* تم احتساب الأقساط بناء على فترات الاستحقاق المبينة في كشف وزارة المالية الفلسطينية.

سابعاً- نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية ما بين عامي (١٩٩٥- ٢٠٠٠) :

من الجدول (١٣) يمكن مقارنة الوضع الفلسطيني مع الوضع العربي، حيث يوفر الجدول البيانات الخاصة بكل من الناتج المحلي الإجمالي، ورصيد الدين العام الخارجي للعديد من الدول العربية للفترة المذكورة.

الجدول (١٣)

نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي

في بعض الدول العربية ما بين عامي (١٩٩٥- ٢٠٠٠)

السنوات / الدولة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)		الدين العام الخارجي (مليون دولار)		نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)		تغير نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي
	١٩٩٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	
فلسطين	٣٥٠٤	٤٧٤٢	٨٣,٣١	٧٥٦,٧١	٢	١٢	١٠+
الأردن	٦٧٣٣	٨٣٤٠	٦٢٩٩	٦٧٥٣,١	٩٣,٦	٨١,١	١٢,٥ –
سوريا	١٦٦١٧	١٨٧٧٠	٢١٣١٨	٢١٢٧٢	١٢٨,٣	١١٨,٧	٩,٦ –
لبنان	١١١٢٢	١٦٤٩١	١٣٣٢,٤	٦٨٧٠,٨	١٢	٤١,٧	٢٩,٧+
مصر	٦٠١٥٩	٩٥٨٠١	٣١٧٧٦	٢٧١٠٩	٥٢,٦	٢٧,٨	٢٤,٨ –
المغرب	٣٣٠٤٢	٣٢٩٠٤	٢٢٤٤٥	١٦٣٧٢,١	٦٨	٤٩,٨	١٨,٢ –
تونس	١٨٠٥٠	١٩٤٥٣	١٠٩٢٣	١١٥٨٦	٦٠,٥	٥٩,٥	١ –
الجزائر	٤١٢٤٠	٥٣٨٠١	٣٢٧٨١	٢٥٠٠٠	٧٩,٥	٤٦,٥	٣٣ –

المصدر: جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين، سلسلة تقارير الأبحاث رقم ١٩

يتضح من الجدول (١٣) أن الدين العام العربي الخارجي قد تفاقم بصورة دراماتيكية ليشكل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية مثل الأردن وسوريا وتونس، بينما نجد أن لبنان والمغرب والجزائر حجم ديونها الخارجية يُقدر بأقل من ٥٠٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الصعيد الآخر، نلاحظ أن مصر ذات موقف أفضل من بقية الدول العربية. أما بالنسبة إلى الوضع الفلسطيني فيتضح من هذه المقارنة أن الدين الخارجي للسلطة الوطنية ارتفع من ٢٪ إلى ١٢٪ بين الأعوام ١٩٩٥و ٢٠٠٠، وهذه النسبة تعدُّ قليلة إذا ما قورنت بمثيلاتها في بعض الدول العربية حيث يدل ذلك على أن الدين العام الفلسطيني الخارجي لم يصل بعد إلى حد الخطر.

النتائج والتوصيات:

أولاً- النتائج الرئيسية:

فيما يأتي النتائج الرئيسية التي توصل لها الباحث من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالدين العام الفلسطيني وفقاً لمنهج المقاييس (المؤشرات) ، **والذي يستند إلى النموذج الاقتصادي الكينزي**:

١. الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ما هو إلا أحد مصادر التمويل الذي يمكن اللجوء إليه للتغلب على مشكلة التزايد في النفقات العامة، ويزداد الطلب عليه في الدول النامية والفقيرة بشكل أكبر من الدول المتقدمة، وهذا ينطبق على الحالة الفلسطينية.

٢. هناك عجز مالي متنام في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية بسبب نمو النفقات الجارية بمعدل ضعف النمو في الإيرادات العامة، ويأتي ذلك بسبب توسع السلطة الوطنية في النفقات الجارية على حساب الإيرادات العامة، في الوقت الذي يعاني جانب الإيرادات من العسر والشح المالي نتيجة الأحداث السياسية المتلاحقة، وانعكاساتها على النشاط الاقتصادي بصورة سلبية. ولهذا فإن المنح والمساعدات والقروض الخارجية تشكل الرافد الأساس للموازنة العامة، وتؤدي دوراً بالغ الأهمية في سد الفجوة بين الإيرادات والنفقات وتقليص العجز الكلي الذي تعكسه الموازنة إلى أقل حد ممكن.

٣. أظهر تحليل الفجوة باستخدام النموذج الكينزي أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من مشكلة الفجوة الادخارية، إذ تعجز المدخرات المحلية عن تغطية الإنفاق الاستثماري والوصول بالنهاية إلى معدل النمو المطلوب من أجل مواصلة عملية البناء والتغلب على المشاكل المصاحبة للتنمية الاقتصادية مثل البطالة والفقر وتوزيع الدخل...... وغيرها. كما أظهر النموذج أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني أيضاً من مشكلة فجوة العملات الأجنبية، وذلك بسبب تفوق المستوردات من السلع والخدمات على الصادرات بمعدل ثلاثة أضعاف، هذا يسوقنا إلى نتيجة حتمية ألا وهي أن السلطة الوطنية لا يوجد أمامها من البدائل لسد كل من الفجوة الادخارية وفجوة العملات الأجنبية إلا اللجوء للخارج في طلب المساعدات والقروض، الأمر الذي يرفع من الأهمية الاقتصادية للمساعدات والقروض الأجنبية للسلطة الوطنية الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني على حد سواء.

٤. لا يختلف موقف الاقتصاد الفلسطيني عن غيره من الاقتصاديات الفقيرة في اللجوء والاعتماد على القروض الخارجية من أجل تمويل مشاريعه التنموية، والوضع

بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني من نوع خاص حيث تسعى السلطة الوطنية ومنذ قيامها إلى وضع ركائز الاقتصاد الفلسطيني من خلال الإنفاق على مشاريع البنية التحتية والمشاريع التطويرية، ولذلك فلا عجب أن نسبة كبيرة من القروض التي حصلت عليها السلطة أُنفقت على هذا النوع من المشاريع.

٥. الاقتصاد الفلسطيني لا يمتلك المقدرة على خدمة أعباء الدين العام الخارجي، وسداد أصله بحسب مقياس رصيد الدين القائم إلى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات (DOD/ XGS) حيث وصلت نسبة رصيد الدين إلى معدلات قياسية تصل في أعلاها إلى ٢٥٠٪. وتبدو المشكلة أكبر لأن نسبة الصادرات إلى الواردات لا تتجاوز ٢٦٪ في أفضل الحالات، وتثير هذه النتيجة المخاوف المستقبلية حول الاستمرار في سياسة الدين العام، بالرغم من أن هذا المؤشر يبين عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على سداد ديونه القائمة على الأقل في المدى القصير والمتوسط، خاصة إذا ما أخذنا التذبذب القائم في جانب الصادرات، وأن معظم هذه الصادرات تحدث مع إسرائيل، وهي عرضة للأحداث والتطورات التي تحمله السنوات القادمة.

٦. أظهر مقياس الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي (The Debt Service/ GDP) أن نسبة الدين العام الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مستمر، وأن الدين الخارجي ينمو بمعدلات تفوق معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) . ولكن الشئ الإيجابي هو أن هذا المؤشر لم يصل بعد إلى حد الخطر، والذي يقدره الاقتصاديون بأكثر من ٥٠٪ حيث بلغ هذا المؤشر بالنسبة للدين الفلسطيني ٣٠٪ في عام ٢٠٠٤. ويبقى الشئ الأخطر هو تنامي الدين الخارجي بشكل دراميتيكي خلال فترة زمنية قصيرة، وبمعدلات تفوق أيضاً نسبة التنمية الاقتصادية، هذا يثير المخاوف المستقبلية حول احتمال تحويل الإنتاج في قطاع الصادرات أو البحث عن بدائل للواردات من أجل تعزيز القدرة على السداد وخدمة أعباء الدين.

٧. بحسب مقياس الدين القائم إلى الاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية فتبين أن ما تمتلكه السلطة الوطنية من هذه الاحتياطات لا تغطي إلا ما يعادل الثلث من رصيد الدين القائم، وتعدُّ هذه النسبة في غاية الخطورة بالنسبة لقدرة السلطة على الاستمرار في سياسة الاقتراض وزيادته في السنوات القادمة.

٨. بينما أظهر مقياس متوسط سعر الفائدة أن متوسط سعر الفائدة على الدين الأجنبي الفلسطيني يقدر بحوالي ٠,٥٤٪، وأن سعر الفائدة على الدين الخارجي يتراوح بين

(٠– ٣٪)، وهذا يعني أن القروض الخارجية هي ضمن إطار القروض الميسرة. وبخلاف المقاييس الأخرى فهذا المقياس يظهر قدرة السلطة الوطنية على تحقيق شروط الاقتراض، ويتيح الفرصة للاستمرار في سياسة الدين الخارجي.

٩. تبين من خلال مقياس العبء الحقيقي للدين القائم حسب متوسط آجال الاستحقاق أن فترة الاستحقاق على الدين الأجنبي تتراوح بين (٥– ٣٠) سنة، وتبلغ على مجمل القروض ٢٠ سنة في المتوسط، وهذا يعزز الآراء القائلة بأن الدين الخارجي في المعظم هو من النوع الميسر، حيث يتصف بزيادة فترة الاستحقاق، وانخفاض معدل الفائدة، وكل ذلك يعطي قدرة أكبر للسلطات على تتبع آجال الاستحقاق، والحد من الحساسية التي قد تحدث نتيجة التقلبات المستقبلية.

١٠.وأخيراً ومن خلال تتبع الآثار المحتملة على الأجيال القادمة فبما أن غالبية الدفعات السنوية على هذه القروض لم تستحق بعد، كما تبين من التحليل، فإن مثل هذا العبء لا يمكن تقديره في الوقت الحاضر بوضوح، لأنه عرضة للتطورات السياسية والاقتصادية المستقبلية.

١١.لم تصل السلطة الفلسطينية بعد إلى ما وصلت إليه بعض الدول العربية بالنسبة إلى رصيد الدين العام الخارجي، ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً- التوصيات:

بما أن غالبية المقاييس التي استخدمت لقياس العبء الحقيقي للدين العام الخارجي على الاقتصاد الفلسطيني، أظهرت عدم قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء هذه الديون وخدمتها، وإمكانية التعرض الى الآثار المترتبه على التقلبات والهزات المالية الخارجية بسبب هذه الديون، ومن أجل حماية الاقتصاد من حساسية الديون وانعكاساتها، **فان الباحث يوصي بما يأتي**:

١. يجب أن يكون هناك توافق وانسجام بين السياسات المالية والنقدية لما للديون العامة من آثار مالية ونقدية، وكذلك لمنع حدوث اهتزازات وأزمات اقتصادية يصعب التعامل معها.وهذا عرضة إلى الترتيبات المالية والنقدية التي ينص عليها اتفاق باريس الاقتصادي، أي أن السلطة الفلسطينية لا تمتلك الاستقلالية المطلوبة لإرساء التوافق والانسجام بين الساسة المالية والنقدية

٢. دراسة موضوع الدين الخارجي على أعلى المستويات من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية قبل اتخاذ قرارات الاقتراض، وذلك بهدف القدرة على تحقيق الأهداف التي من أجلها الاقتراض.

٣. توفير البيئة الاقتصادية المناسبة لتحفيز وتشجيع الادخار والاستثمار، وجلب الاستثمارات الأجنبية لتعويض النقص في الاستثمار المحلي والحد من هروب راس المال الى الخارج.

٤. تنشيط الصناعات التصديرية وتشجيعها، والعمل على إيجاد بدائل وطنية لتحل مكان الواردات للحد من تدفق العملات الأجنبية إلى الخارج.

٥. الوقوف على قدرة الاقتصاد الفلسطيني ومؤشراتة التنموية بالنسبة لقدرتة على تحمل أعباء الدين، والمخاطر المترتبة عليه، خاصة في ظل ظروف اقتصادية متغيرة.

٦. ترشيد الانفاق العام، والحد من النفقات الجارية، ونشر الوعي حول الانتماء ودوره في تعزيز الايرادات العامة، ونشر ثقافة الشفافية والمساءلة بين الهيئات المالية المسئولة عن المال العام.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

١. أبو الفحم، محمد خالد، «محددات الجدارة الائتمانية للسلطة الوطنية الفلسطينية»، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الأول: الاستثمار والتنمية في فلسطين، الجامعة الاسلامية، غزة.٢٠٠٥

٢. الخطيب، سعيد، «مراجعه نقدية لمشروع قانون الدين العام الفلسطيني»، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (مارس) رام الله، شباط، ٢٠٠٥.

٣. الساعتي، عبد الرحيم عبد الحميد، «الدين العام والقراض العام: اثرهما على الرفاه»، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الاسلامي، م٨، ص (٣– ٢٣) ، جده،١٩٩٦.

٤. الفايدي، محمد ، «أثر الديون الخارجية على الدول النامية»، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد٢٠، العدد الرابع، ص (٣١– ٥٨) ، جمهورية مصر العربية،٢٠٠٣

٥. الكاظمي، حيدر حسين، «الاستدانة وأثرها في الاستقلال الاقتصادي»، مجلة النبأ، العدد ٣٨، ص (٢٨– ٥٨) ،المملكة العربية السعودية، ١٩٩٩.

٦. بتتيلمي، جان كلود، ديوان العالم الثالث، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ١٩٩٦.

٧. حجازي، المرسي السيد، اتساع نطاق الدين العام في دول العالم الاسلامي: المشاكل والحلول، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي، جامعة أم القرى، تونس، ٢٠٠١.

٨. زكي، رمزي، الديون والتنمية: القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية، دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.

٩. ______ ، «انفجار العجز: علاج عجز الموازنة العامة للدولة في صوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي» ، دار الندى للثقافة والنشر، دمشق،سوريا.٢٠٠٠

١٠. سلطة النقد الفلسطينية،التقرير السنوي للأداء المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله، ٢٠٠٣.

١١. سلطة النقد الفلسطينية، تقديرات أولية للحسابات القومية بالأسعار الجارية، رام الله،، ٢٠٠٢.

١٢. طريف، جليل محمود، «قروض الأردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية» دائرة الابحاث والدراسات، المصرف المركزي الاردني، شباط، ١٩٨٤.

١٣. عبادي، ميساء وليد، «القروض الاجنبية ودورها في التنمية الاقتصادية المحلية» رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠١.

١٤. عبد الرازق، عمر، «هيكل الموازنة العامة الفلسطينية» معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) رام الله، كانون الأول، ٢٠٠٢.

١٥. عودة، وآخرون، «مديونية السلطة الوطنية: حجمها، مصدرها، آليات ادارتها» سلسلة تقارير الأبحاث رقم ١٩، مركز تطوير القطا ع الخاص جمعية رجال الأعمال الفلسطينين، القدس، ٢٠٠٤.

١٦. مؤسسة البحوث والاستثمارات، الدين العام في لبنان: أزمة مالية عامة أم أزمة اقتصاد؟ منشورات دار الحوار العالمي، بيروت شباط ١٩٩٩.

١٧. مقداد، سامي محمد «الحصار الاسرائيلي والمساعدات الدولية»، مجلة رؤية، السلطة الوطنية الفلسطينية الهيئة العامة للاستعلامات، شباط، ٢٠٠٦.

١٨. وزارة المالية الفلسطينية، تقارير الموازنة العامة لسنوات مختلفة السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية ، رام الله.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. *Bahatia,H.L, Public Finance,21"Revised ed, Vikas Publishing House Pvt LTD, New Delhi, 2000.*
2. *Barro, Robert J. "Are Government Bonds Net Wealth?" Journal of Political Economy, Nov- Dec. pp. 1095- 1117. 1974.*
3. *Clements, at, el, "Can Debt Relief Boost Growth in Poor Countries", IMF, Economic Issues, No, 34, Washington, April, 2005.*
4. *Diamond, P. "Economic Growth" , American Economic Review, 55, pp. 1125- 1150.1965.*
5. *Donogh, C & MCDonald, "Debt Capacity and Developing Country Borrowing": A Survey of The Literature, Document of IMD, No, DM/ 82/ 54 pp. 55- 71.1982.*
6. *Douglas, Bernhein B. "Aneoclassical Perspective on Budget Deficits" Journal of Economic Perspective, vol. 3, No. 2. pp. 5 5- 72. 1989*

7. *Fredman, Benjamin, "Day of Reckoning", N. Y. Random House. 1988*
8. *Hall, Robert E. "Stochastic Implication of the life cycle- Rearmament Income Hypothesis Theory and Evidence" J of political Economy,, pp. 971- 987. 1986*
9. *Hayashi, Tumis, "Tests for liquidity constrain: A critical Survey' "NBER, Working Paper No. 1720, 1985.*
10. *King, Mernyn A. "The Economical Saving" NBER, Working Paper No. 1247,1983.*
11. *Tobin, J. "The Monetary- Fiscal Mix: Long Run Implication", AmericanEconomic Review, Papers and Proceeding, May, pp. 213- 218. 1986*
12. *World Bank, "Debt Reduction's Short — Run Financial Costs and Long — Run Gains", World Bank Policy Research Bulletin, Vol, 4, Nov — Dec, 1993.*
13. *Yellen, Janet L. "Symposium of Budget Deficit" Journal of Economic Perspectives, vol. 3, No. 2. pp. 17- 21, 1989.*